تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم في الأمر والنهي والحلال والحرام لمقاتل بن سليمان (ت 150هـ/ 767 م) توثيق ودراسة

وليد هويمل عوجان*

ملخص

الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على "تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم" لمقاتل بن سليمان وتوثيقه من حيث السند والمتن، ومدى انتساب هذا المؤلف لمصنفه، ومناقشة رأي محقق الكتاب يشعياهو غولدفيلد اليهودي، على المخطوط، وآراء المستشرقين على العموم، الذين يشككون في معظم المخطوطات الإسلامية التي وجدت لعلماء قبل الإمام الطبري.

ثم دراسة هذا التفسير من حيث التعريف به وطريقة ومنهج مؤلفه فيه ومكانة وقيمة تفسير مقاتل والتفاسير التي أفادت منه.

الكلمات الدالة: كتاب تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم، مقاتل بن سليمان.

المقدمـــة

الحمد ا رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنه ولأول مرة في التاريخ البشري، تولد أمة من خلال نصوص كتاب، ومن بين حروفه وكلماته، تنهض هذه الأمة وتكبر، وتؤسس حضارة عمادها الحبر والقلم والعلم والمعرفة.

والقرآن الكريم، هو كتاب هذه الأمة الخالد، الذي قامت على أساسه، وولدت من خلال نصوصه. وإذا ما أرادت الأمة أن تعود إلى سابق عهدها، لا يمكن أن يكون ذلك بالتجاوز عن تراثها، وإنما يكون من خلاله. فلا بد من العودة لدراسة التراث الإسلامي، وفهمه وحفظه والتعرف على ظروفه وملابساته، ليكون منطلقا نحو تكوين هوية تقوم على الاعتزاز والاهتمام بهذا التراث.

وهكذا أوجد القرآن فجراً جديداً ودعوة جديدة، أشرقت شمسها على مشارق الأرض ومغاربها، وفتحت أعيناً عمياً وقلوباً غلفاً وآذاناً صماً، فأخذت دورها في نشر رسالة العلم وبعث الحضارة الانسانية.

وإذا كانت مشكلة كل شعب حي في جوهرها مشكلة حضارية، فإنه لا يتأتى لأمة أن تواجه حاضرها الفكري والثقافي، ما لم ترتفع بفهمها إلى حقيقة ماضيها الحضاري وتراثها الثقافي. ولذلك نجد أن الأمم الحية، تهتم بالحفاظ على استمرار حضارتها وتطورها، وتعمل دوماً على تأصيلها من خلال الرجوع إلى أسسها ومكوناتها لربطها بواقعها المعاصر. لذا تعد المخطوطات الإسلامية تاريخ أمة عظيمة، ونتاج حضارة كبرى وثروة فكرية إنسانية.

والبحث الذي بين أيدينا هو دراسة لإحدى مخطوطات التراث الإسلامي وهي: (تفسير خمسمائة آية في الحلال والحرام) لمقاتل بن سليمان. هذه المخطوطة التي – كما يبدو – لم تصل – وإلى فترة لم تكن بعيدة – إلى أيدي الباحثين المسلمين، ولم يطلع عليها أحد من المهتمين بالدراسات القرآنية أو تفسير القرآن. ولقد كانت مرجعاً – خلال العقود الخمسة الأخيرة من الزمان فقط – لبعض الباحثين المستشرقين. بل نجد أن أحدهم قد كتب في الموضوع، بحثاً علمياً باللغة الانجليزية بالتعاون مع جامعة بار إيلان، كما سنرى فيما بعد.

لذا رأيت من المهم في هذه الدراسة، أن تسلط بعض الأضواء على هذه المخطوطة الفريدة، مركزاً على مكان وجودها وتوثيقها، ورأي محقق المخطوطة في صحة المخطوطة ونسبتها لمقاتل. وقد اقتضت طبيعة البحث استقصاء آراء المستشرقين فيما يخص المخطوطات القديمة،

* كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن. تاريخ استلام البحث 2006/1/3، وتاريخ قبوله 2007/5/28.

التي نسبت إلى علماء مفكرين، في القرنين الأول والثاني من الهجرة، ومناقشة هذه الآراء. بعد ذلك تم الحديث عن المواضيع التي عالجها مقاتل في كتابه "تفسير خمسمائة آية" ومدى إفادة المفسرين منه وقيمة وأهمية تفسير "خمسمائة آية".

وإذا كان من طبيعة أي دراسة أن تنتهي بالنتائج، فقد ختم هذا البحث بعدة نتائج، تم التوصل إليها، وتوصيات نتمنى أن تتحقق.

ولقد اجتهدت قدر المستطاع أن تكون الدراسة على الصورة التي أرنو إليها، من حيث تلافي النقص وسد الخلل، ولكني مع ذلك لا أدعي الكمال، ففي من ضعف الإنسان ونقصه، ما لا أستطيع دفعه، وحسبي أني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب.

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا" صدق ا العظيم

وآخر دعوانا أن الحمد ا رب العالمين

المبحث الأول: مكان وجود المخطوطة

تُعد مخطوطة "كتاب تفسير الخمسمائة آية من القرآن" لمقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي المتوفى بالبصرة[1] (150هـ/767م)[2]، المعروف بصاحب التفسير[3] أو كبير المفسرين[4]، النسخة الفريدة والوحيدة التي تحتوي عليها المكتبات المنتشرة في العالم، العربية منها والأجنبية، استناداً إلى فهارس المخطوطات العربية والأجنبية. وهذه المخطوطة موجودة بالتحديد في مكتبة المتحف البريطاني[5]. ولقد اقتنى المتحف هذه المخطوطة من دافيد فيتس قبل قرن تقريباً في 1902/4/15.[6]

وبقيت هذه المخطوطة محفوظة في ذلك المتحف من ذلك التاريخ، وإلى وقت قريب، لم يطلع عليها أحد. ثم رأت النور بعد ذلك من جديد، ووصلت إلى أيدي الباحثين والعلماء خلال العقود الثلاثة الماضية فقط، بعد أن ظن الكثير منهم أنها فقدت، كما حصل وأن فقد الكثير من الكتب والمخطوطات الإسلامية.

فلم تصل هذه المخطوطة، ومنذ أن اقتناها المتحف البريطاني، قديماً إلى أيدي المستشرقين، الذين كانوا يبحثون بلهفة عن المخطوطات القديمة، من أجل تحقيقها ودراستها وإخراجها إلى الضوء من جديد. ولم تصل كذلك إلى أيدي الباحثين المسلمين، الذين يبحثون عن الجهود الكبيرة والعظيمة لعلماء المسلمين الأوائل. ويبدو أنه لم يقم أي باحث في العقود السابقة بدراسة هذه المخطوطة، أو الحديث عنها سوى الباحث المسلم فؤاد سزكين. وأرى أن السبب في عدم اهتمام العلماء والباحثين في هذه المخطوطة يرجع إلى أن العلماء لم يعثروا عليها وتوقعوا فقدانها. فلم يكن لهذه المخطوطة وجود في فهارس المخطوطات العربية الرئيسية لمكتبة المتحف البريطاني يبين وجودها ضمن مخطوطات المتحف. أضف إلى ذلك أن بروكلمان، المستشرق والباحث الشهير، عندما ذكر هذه المخطوطة في كتابة المعروف "تاريخ الأدب العربي" أخطأ ترقيمها.[7]

ويعد فؤاد سزكين – الباحث الإسلامي الكبير - أول من سبق ونبه إلى هذه المخطوطة ووجودها. وركز على نسبتها لمقاتل، وذكر أنها أول ما ألف في تفسير أحكام القرآن الكريم[8]. فهذا العالم، والحق يقال، هو الذي سلط الأضواء على هذه المخطوطة، وحفز الباحثين للإفادة منها. لذلك، ومنذ ذلك الوقت الذي نشر فيه كتاب سزكين هذا، سارع بعض الباحثين المستشرقين إلى دراسة هذه المخطوطة وتحقيقها، بعد أن بقيت ضائعة بين رفوف مكتبة المتحف البريطاني.

المبحث الثاني: وصف المخطوطة

تحتوي مخطوطة "كتاب تفسير خمسمائة آية من القرآن في الأمر والنهي والحلال والحرام" على 103 ورقات، من القطع المتوسط، وكل صفحة تشتمل على 17 سطراً. وقد كتبت النسخة بالخط الكوفي، وبحروف من الحجم الكبير يسهل قراءتها.

وقد قام بنسخ هذه المخطوطة، محمد بن هارون الجنيني، حيث فرغ من كتابتها – وكما يقول الناسخ نفسه – في الرابع من جمادى الأولى سنة 792 من الهجرة[9]، وكما هو مثبت في الصفحة الأخيرة من المخطوطة.

ونلاحظ أيضاً أن هناك عناوين هامشية بخط يختلف عن خط الناسخ الأصلي، وكذلك بعض المواضيع الاستدراكية الجزئية تبدأ بكلمة "مطلب". ولا يوجد في الحقيقة أية إشارة تبين من الذي قام بوضع هذه الاستدراكات أو التعليقات على المخطوطة. والذي يبدو من اختلاف الخطوط أن تلاميذ الرواة الذين حفظوا هذه المخطوطة، هم الذين قاموا بهذه الإضافات والاستدراكات، التي كان لها صلة قوية بالنص الأصلي، وتضيف أشياء مرتبطة بالمواضيع التي قاموا بالاستدراك عليها. هذه الاستدراكات يطلق عليها أهل الفن: "التعليقات".[10]

وتكمن أهمية هذه التعليقات في "أنها توضح مدى العناية بتوثيق صحة النص، ومدى تداوله بين القراء، ومدى اهتمام العلماء بجزئياته أو كلياته".[11]

أما العناوين العامة، التي عادة ما تبدأ بكلمة "تفسير"، فقد

كتبت بالحبر الأحمر الغامق وبخط كبير. وكذلك كتب بالحبر الأحمر – وفي كل المخطوطة – أول كلمة أو كلمتين من الفقرة الأولى مما يلي العنوان. ليكون هذا علامة على بدء عنوان جديد وموضوع جديد، لأنه لا يوجد فقرات تفصل بين العنوان والعنوان الآخر.[12] ويوجد كذلك استدراكات جانبية على الهامش تأخذ رمز "اللحق".[13]

والسطور في لوحات المخطوطة مرتبطة ومتصلة، فليس هناك علامات ترقيم أو فقرات، ولكن يوجد دوائر بيضاوية تثير الاهتمام تشبه الحلقات، قد تشير إلى وقفات يبدأ بعدها كلام جديد ليس له صلة بما قبله.[14]

أما الأسلوب الذي انتهجه الناسخ في الكتابة، فهو أسلوب ثابت فيما يتعلق بتجاهل الألف المقصورة. فهو دائما يبدلها ألفاً طويلة، كما يتجاهل الهمزة الوسطى والنهائية.

والملاحظ هنا، أن الناسخ قد أخطأ في اقتباس الآيات القرآنية، ولم يميز الناسخ الآيات القرآنية عن غيرها، فقد خلطها بالنص دون تمييز. أضف إلى ذلك أن كثيراً من الكلمات قد سقطت من النص. ومن الغريب أيضاً وجود اللحن في لغة المخطوطة بنسبة كبيرة.

ويعد الباحث اليهودي يشعياهو غولدفيلد أول من وضع يده على هذه المخطوطة، فدرسها وقدم فيها بحثاً بالتعاون مع جامعة بار إيلان (Bar-Ilan)[15].

وقد وصل الباحث – وخلال المقارنة – إلى أن مخطوطة "تفسير الخمسمائة آية" هي تلخيص موجز وتهذيب لمخطوطة "كتاب التفسير الكبير" للمؤلف نفسه. ثم قام الباحث نفسه بطبع كتاب "تفسير الخمسمائة آية" بعد تحقيقه.[16]

إن المحقق قد حاول جاهداً أن يثبت نظريته التي ذكرها، من التشابه بين كتابي مقاتل من حيث المضمون، ذاكراً بهامش التحقيق التشابه بين الكتابين مبيناً مدى التوافق بين المخطوطتين.[17]

لقد كان التحقيق ضعيفاً جداً، ولم يقم الباحث بأي جهد يستحق الذكر في تحقيقه. لقد كان جهد المحقق منصبا على نسخ المخطوطة كما هي، بدون تصحيح أو تنظيم، حتى إنه قد تجاهل الألف المقصورة وتجاهل الهمزة كما هو أسلوب الناسخ، حتى وصل الأمر في عدم الاهتمام إلى أنه لم يصحح الأخطاء الكثيرة في الاقتباس من الآيات القرآنية، وكذلك الأخطاء الإملائية والنحوية وبعض التكرار في كلمات النسخة الأصل. ولم يقم الباحث بتخريج الأحاديث والأقوال المأثورة، مما يجعلنا نقرر أن هذه المخطوطة قد دونت كما هي، وطبعت دون القيام بأي جهد يذكر، وهي – لذلك – بحاجة إلى تحقيق علمي جديد.

المبحث الثالث: نسبة الكتاب إلى مقاتل

إن وجود عنوان المخطوطة على الصفحة الأولى يشير إلى صحة نسبة الكتاب إلى مقاتل.[18] وكذلك يذكر الناسخ إسناد الكتاب بالكامل، بعد عنوان الباب الأول، بقوله: "أخبرنا القاضي أبو عبد ا محمد بن علي بن زادلج قال: حدثنا عبد الخالق بن الحسن قال: حدثنا عبد ا بن ثابت عن أبيه عن الهذيل بن حبيب عن مقاتل بن سليمان – رضي ا عنه -.[19] كذلك وفي الصفحة الأولى من متن المخطوطة، يقول الناسخ: "تفسير الحلال والحرام عن مقاتل بن سليمان الخرساني".[20] أضف إلى ذلك، أنه وفي بداية جميع الأبواب المذكورة في المخطوطة، يبدأ الناسخ بإضافة العبارة التالية: "قال مقاتل"، بحيث لا تخلو صفحة من صفحات المخطوط إلا وينسب الحديث فيها إلى مقاتل.

أما رجال إسناد المخطوطة، فقد تم ذكر سلسلة الرواة في الصفحة الأولى من المخطوطة، وهم – حسب الترتيب-: ناقل الكتاب الأخير في السند، غير المسمى، وهو على الأرجح، القاضي أبو بكر محمد بن عقيل بن زيد الشهروري[21] الذي يحدث عن القاضي أبي عبد ا ، محمد بن علي بن زادلج[22] الذي يحدث عن أبي محمد، عبد الخالق بن الحسن (ت 962/351 أو 968/358م)[23] ويكنى بأبي الروبة السقطي[24]، الذي يحدث عن القاضي أبي محمد عبد ا (عبيد ا) بن ثابت (ت 921/309م)[25]، الذي يحدث عن أبيه، ثابت بن يعقوب (ت 857/243م) [26]عن أبي صالح، الهذيل بن حبيب الدنداني (كان يعيش 805/190)[27] عن مقاتل بن سليمان (ت 767/150م).

وقد ذكر الخطيب البغدادي، أن عبد ا بن ثابت بن يعقوب بن قيس – السالف الذكر- كان قد سكن بغداد، وروى بها عن أبيه، عن الهذيل بن حبيب الدنداني تفسير مقاتل بن سليمان.[28]

وذكر البغدادي كذلك، أن ثابت بن يعقوب بن قيس بن إبراهيم – المذكور في إسناد المخطوطة- سكن بغداد، وحدث بها عن أبي صالح، الهذيل بن حبيب الدنداني، عن مقاتل بن سليمان كتاب التفسير. وأضاف البغدادي، أن عبد ا بن ثابت – السالف الذكر – روى تفسير مقاتل عن أبيه، وقال: سمعته منه سنة أربعين ومائتين.[29]

وذكر البغدادي خلال ترجمته للهذيل – السالف الذكر – أن " الهذيل بن حبيب أبا صالح الدنداني، روى عن مقاتل بن سليمان كتاب التفسير". ثم قال: "حدث عنه ثابت بن يعقوب التوزي، أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا عبد الخالق بن الحسن المعدل، قال: قال عبد ا بن ثابت – وهو المقرئ

التوزي، رأيت في كتاب أبي مكتوباً، سمعت هذا الكتاب من أوله إلى آخره، يعني كتاب التفسير، من هذيل أبي صالح عن مقاتل بن سليمان ببغداد، في درب السدرة بالمدينة، في سنة تسعين ومائة".[30]

هذا وقد ذكر الإمام الثعلبي (ت 427) في كتابه "الكشف والبيان" أن أبا محمد عبد الخالق بن الحسن – أحد رواة كتاب مقاتل – كان يحدث تفسير مقاتل من كتابه.[31]

وقد ذكر الإمام البغوي في مقدمة تفسيره سلسلة الإسناد الكامل لرواة تفسير مقاتل، بقوله "وأما تفسير مقاتل بن سليمان، قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المهرجاني، أنا أبو محمد عبد الخالق بن الحسين بن محمد السقطي، المعروف بابن أبي روبة، ثنا عبد ا بن ثابت بن يعقوب المقري أبو محمد قال: حدثني أبي حدثني الهذيل بن حبيب أبو صالح الدنداني عن مقاتل بن سليمان.[32]"

ولقد أشار ابن النديم في كتابه "الفهرست" إلى كتاب "تفسير الخمسمائة آية" وبين أن الذي ألفه هو مقاتل بن سليمان الخرساني[33]. بالإضافة إلى أن معظم تراجم الرجال قد ذكرت هذا الكتاب بالاسم وأنه لمقاتل بن سليمان[34]. وكذلك استخدمه الثعلبي في كتابه "الكشف والبيان"[35] والطبري في تفسيره وتاريخه.[36]

وقد جاء في كتاب البحر المحيط "أن مقاتل بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسمائة آية"[37]. وجاء في كتاب التقرير والتحبير " أن مقاتل بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام بالتصنيف ذكرها خمسمائة"[38].

والجدير بالذكر أن إسناد كتاب " تفسير خمسمائة آية من القرآن في الأمر والنهي والحلال والحرام "يشبه إلى حد كبير إسناد كتاب" [39]تفسير مقاتل".[40]

المبحث الرابع: رأي محقق الكتاب في نسبة الكتاب لمقاتل وأدلته

إن مع كل ما ذكرناه من توثيق للكتاب، إلا أن محقق المخطوطة يدعي أن كتاب " تفسير الخمسمائة آية من القرآن في الأمر والنهي والحلال والحرام " هو في الحقيقة ليس لمقاتل، وإنما نسب له من أجل إعطاء الشرعية للآراء والأفكار التي يحتوي عليها الكتاب.

لقد كنا نتمنى من المحقق، أن يبين بالدليل العلمي والبرهان المنطقي، تلك الأسباب والمبررات الموضوعية، التي دعته للتشكيك في هذا التفسير. ولكن – ومع الأسف – لم يأت بأي دليل يثبت اعتقاده في استبعاد أن يكون مقاتل هو مصنف كتاب التفسير.

يقول المحقق: إنه – أي الكتاب – ينتمي إلى نوع المؤلفات التي ألفها تلاميذ العلماء وأتباعهم، وفق ما علموا أو ظنوا أو زعموا أنه من تعاليمه[41].

ثم يضيف المحقق قائلاً: " لا شك أن كتاب " تفسير الخمسمائة آية " مؤلف فقهي لمذهب معين. فهو كتاب فقه ألفه قاض ورواه قضاة، ليست لدينا أية معلومات عن بعضهم. ولم تجب أسانيد "تفسير مقاتل" المفصلة بعد بوضوح عن سؤال ماهية انتماء العلماء المذكورين فيه من الناحية الدينية والسياسية".

ثم يستطرد قائلاً "ويبدو أن طريقة التدليس، التي هدفها الطمس على المصادر الحقيقية، قد انتهجت كذلك في كتاب "تفسير الخمسمائة آية" كما انتهجت في كتاب "الأشباه والنظائر".[42]

ويضيف: "وهناك أمل أن دراسة الأنظمة الفقهية المفروضة في المؤلفات الثلاثة عن مقاتل، تكشف عن المحافل التي كانت تتبع تعاليم مقاتل بن سليمان".[43]

ثم يختتم الباحث رأيه بقوله: " وإضافة إلى ذلك فبمستطاعنا أن نميز في كتاب " تفسير الخمسمائة آية " بين آراء الصحابة والتابعين، وبين أحاديث عن النبي، كما أشارت إليه الملاحظات، الأمر الذي يؤيد موقفي من أن الكتاب قديم، ولولا ذلك لكانت أغلبية الأحاديث فيه راجعة إلى النبي".[44]

والعبارة الأخيرة أرجعها الباحث وعزاها إلى آراء المستشرق شاخت[45]، الذي تقوم نظريته على "أن المدارس الفقهية التي ظهرت في القرن الثاني والثالث، قامت بمعارضات شديدة ضد الأحاديث التي نسبت للرسول – عليه السلام – في أصول الشريعة، وعزوها إلى النبي – عليه السلام – ورأت المدارس القديمة أن في هذه الأحاديث عنصراً جديداً غريباً مشوشاً وغير صاف ".[46]

ثم يضيف شاخت قائلاً: "ولذلك نجد أن أصحاب المدارس القديمة يقللون من استيراد الأحاديث النظرية عن طريق التفسير وإدخال آرائهم الفقهية ومواقفهم الشخصية في أحاديث أخرى منسوبة إلى النبي – عليه السلام – "[47].

ومن هنا يخلص شاخت إلى أن كافة المدارس الفقهية القديمة قاومت بشدة السنة النبوية كعنصر دخيل وجديد في مجال فقههم".[48]

لقد حاول شاخت من خلال مناقشاته، انتقاء واختيار الأدلة والنصوص حسب ميوله وأهوائه، لاعتقاده بإمكانية مساعدته في النتائج التي يحاول أن يصل إليها. فاعتمد على هذه النصوص وأقرها بغض النظر عن مصدرها أو صحتها. أما

تلك النصوص التي لا تنسجم مع ميوله وهواه فهي في نظره غير صحيحة وغير مقبولة.

ثم نجد أن شاخت نفسه يقوم بلي تلك النصوص التي انتقاها، وتفسيرها وتحليلها وتطويعها، لتنسجم مع النتائج العلمية التي افترضها منذ البداية. لذا فإن انتقاء النصوص وتطويعها لتنسجم مع الأفكار المسبقة لا يتفق مع قواعد البحث العلمي النزيه.

ولا نريد أن نخرج عن موضوعنا لنناقش هذه الآراء، ولا نظن أننا سنأتي بأكثر مما قاله العلماء والباحثون في ردهم على هذه الافتراءات والإدعاءات. فلقد انبرى كثير من العلماء أمثال محمد مصطفى الأعظمي ومصطفى السباعي وساسي سالم الحاج وغيرهم، ودحضوا بالحجة الساطعة والبرهان الواضح جميع آرائه وادعاءاته[49]. ولقد كانت نظرية شاخت – والحق يقال – متهاوية وبعيدة عن الموضوعية والتحقيق العلمي الصحيح.

بقي أن نقول، إن ما ادعاه محقق كتاب "خمسمائة آية من القرآن" بقوله: "ويبدو أن طريق التدليس[50]، التي هدفها الطمس على المصادر الحقيقية، قد انتهجت كذلك في كتاب "الخمسمائة آية"، تحتاج إلى دليل يثبت هذه الدعوى. ولم يقدم المحقق دليلا واحدا يثبت دعواه. ولا بد لنا من الإشارة إلى الاهتمام الكبير من قبل العلماء والباحثين المسلمين في القديم والحديث بالتوثيق والبحث في التدليس والتزوير والتثبت من نسبة الكتب إلى مؤلفيها الحقيقيين[51].

وهذا لا يعني أن جميع النساخ والوراقين كانوا على درجة واحدة من حيث الموثوقية والأمانة. بل نجد أنه وعلى الرغم من الأمانة العلمية التي كان أغلب الوراقين والنساخ يراعونها في ضبط الكتب العلمية وأدائها على الوجه الصحيح، فإن " الصورة المضيئة للحركة العلمية عند المسلمين لم تكن تخلو من جوانب معتمة، فلم يكن كل الوراقين والنساخ من الثقات وأهل العلم والفضل، وإنما كان منهم من يتصف بالمبالغة والكذب والاختلاق". ولقد وجدت هذه الفئة من الوراقين مجالاً واسعاً للكسب في كتب الأسمار والخرافات[52] "، لأنها كما يقول ابن النديم: "كانت مشتهاة في أيام خلفاء بني العباس ولا سيما في أيام المقتدر، فصنف الوراقون وكذبوا..."[53].

وعن تزوير الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية يقول محمد ماهر حمادة: " لم تخل دنيا الإسلام في عهودها الزاهرة من سرقات الكتب ... فقد ذكرت عدة حوادث اتهم بها أدباء ومؤلفون عظام، بسطوهم على مؤلفات الآخرين ونسبتها إليهم"[54]، ولقد تنبه علماء المسلمين الأوائل إلى هذه الجوانب المعتمة في العصور المتقدمة، وركزوا عليها وبينوا الخلل الذي لحق ببعض المؤلفات نتيجة التزوير أو الانتحال[55]. فأوضحوا وكشفوا الخلل بكل أمانة وشفافية وموضوعية.

إن منهج محقق كتاب "تفسير الخمسمائة آية" – الذي لا يخرج في منهجه عن منهج كثير من الباحثين المستشرقين[56] – يقوم على التشكيك في نسبة الكتاب، وأن هذا الكتاب لم يكن لمقاتل وإنما نسب له لأسباب معينة، وعندما يواجه المحقق كتاباً قديماً ينسب هذا الكتاب صراحة لمقاتل فإنه يشكك فيه، فمثلاً نجد أن محقق الكتاب يتهم ابن النديم قائلاً: "ومن جهة أخرى يمكننا القول بأن ابن النديم اعتبر مؤلفات أتباع العلماء كأنها كتب العلماء، الأمر الذي كان مألوفاً في عصر ابن النديم[57].

ثم إن ادعاء محقق الكتاب بقوله: "لا شك أن كتاب" تفسير الخمسمائة آية" مؤلف فقهي لمذهب معين. فهو كتاب فقه ألفه قاض ورواه قضاة، ليست لدينا أية معلومات عن بعضهم. ولم تجب أسانيد "تفسير مقاتل" المفصلة بعد بوضوح عن سؤال ماهية انتماء العلماء المذكورين فيه من الناحية الدينية والسياسية".[58] هو رأي له أصل كبير عند أشهر المستشرقين. فهذا شاخت يقول: "إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي... ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي، ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وكانت الأسانيد كثيراً ما لا تجد أقل اعتناء... وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين يختار تلك الشخصيات ويضعها في الأسانيد ".[59]

إن الأسلوب العلمي الصحيح يحتم على الباحثين أن ينتهجوا الطرق السليمة للنقد. ولقد كان علماء المسلمين في غاية الدقة من حيث النقد للرواة والأسانيد، ومن خلال هذا المفهوم العلمي الواضح، والمنهج الموضوعي في القبول والرد للأحاديث أو الروايات أو الكتب نلاحظ أن علماء المسلمين قد ردوا كثيراً من الروايات المنسوبة إلى الرسول – عليه السلام – أو غيره من الصحابة أو التابعين أو العلماء على مر العصور، ولم يأخذوا بأي رواية إلا إذا سلمت من النقد أو التجريح.

إن كل ما يطمح إليه كثير من المستشرقين هو الوصول إلى نتيجة مهمة وخطيرة، هي فقدان الحلقة التاريخية التي تربط بين عصر الرسول – عليه السلام – وعصر التدوين، الذي يمثله في التفسير كتاب الطبري – تلك الموسوعة العظيمة التي جمعت الآراء التفسيرية المختلفة وأحاطت بمعظم أقوال العلماء الذين كانوا قبله والذين فقدت تفاسيرهم ولم تصل إلينا. ولهذا نجدهم يرفضون كل ما نسب إلى

العلماء قبل القرن الثالث الهجري من كتب أو آراء وصلت عن طريق الإسناد أو الرواية.[60]

فمثلاً نلاحظ جولد زيهر – أحد أشهر المستشرقين – عندما يتعرض للحديث عن الرواية والسند يقول: "وإذا فالذي يعد في نطاق علوم الدين في الإسلام علماً حقيقياً هو ما يرجع إلى أقدم الثقات الذين هم أهل العلم عن طريق سند الرواية الشفوية الصحيح فحسب . وكذلك في فروع أخرى للعلم كان المعول في الزمن الأول على هذا القالب من الرواية فقط، من حيث عدها أمارة على اليقين...".[61]

ثم يقول: "وبديهي أن هذه الروايات أيضاً كان لها نصيب من تلك النقاط التي يعتريها النقد، والتي تكسب الحديث الديني سقماً وتجريحاً ولم تزل... تفسح للعمل الفاحص حقلاً عظيم الخصب: حشد الرواة في سلاسل السند دون حيطة ولا تورع، والميل الحزبي في أخبار قد تتناقض أحياناً تناقضاً تاماً في موضوع واحد، إلى غير ذلك".[62]

ويقول: "على أن المجموعة الكبيرة من المادة المأثورة تسهل مهمة اتخاذ موقف نافذ منها، ولا نستطيع – على الرغم من كثرة الزيف القليل الفائدة – أن نقدر حق القدر ذلك النشاط الذي حفظ به الرواة المعلومات الهائلة الفياضة بالأقوال المتعارضة دون مبالاة ولا اكتراث".[63]

ويقول خلال حديثه عن ابن عباس والتفسير المأثور: "وما يجري على ابن عباس وعلى الأقوال الراجعة إليه عن طريق الرواية، يمكن أن نجده في التفسير المأثور على طول الخط، فالأقوال المتعارضة بعضها مع بعض يمكن دائماً أن تعتمد على سلاسل من الإسناد المؤيد لها في نسق جيد، تنتهي كلها إلى نفس المصدر، وستتضاءل الثقة بسلاسل الإسناد المؤيدة هذه إلى حد كبير، إذا أتاحت لنا بين حين وآخر فرصة النظر في تاريخ نشأة الأسانيد... "[64]

ثم يخلص بعد ذكر بعض الأمثلة ليقول: "وها هو نوع من التلاعب يمثل صورة من الصور الكثيرة لتزوير السند".[65] كل هذه الادعاءات والافتراءات التي أطلقها جولدزيهر كانت بعيدة عن البحث العلمي الدقيق والموضوعية الصافية، بحيث إنه لم يأت بحادثة واحدة ولا دليل واحد يؤيد دعواه، إنما هي افتراءات يطلقها بالرغم من اعترافه بأنه لم تتح له فرصة النظر في نشأة الأسانيد[66]. هذا مع العلم أن جولد زيهر نفسه يعترف بقوله: "على الرغم مما بذله علم الرواية الإسلامي من جهود ناقدة...".[67]

إن ما أراد أن يصل إليه المستشرقون من خلال دراساتهم عن تاريخ التفسير هو أن تفسير الطبري كان في الحقيقة أول تفسير للقرآن الكريم، وأن ما كان قبله من كتب للتفسير ومؤلفات أخرى، هي في حقيقتها تمثل رأي الراوي الأخير للسند، وهذا ما صرحت به بوضوح الموسوعة البريطانية[68]، وهي "قضية يلح عليها كثير من المستشرقين ومن الذين كتبوا في الدراسات القرآنية محاولين أن يلبسوها ثوب الحقيقة، وهي أن الطبري كان أول مفسر للقرآن، ولم تكن قبله تفاسير ذات شأن".[69]

إن موضوع المخطوطات القديمة – وخاصة تلك التي قبل الطبري – ونسبة مؤلفيها لها، تعد في عرف المستشرقين قضية معقدة. ذلك أن معظمهم يشككون في هذه النسبة، لأنها وصلت عن طريق الإسناد والرواية.

ونستطيع – ونحن نقدر الجهد الكبير الذي قام به كثير من المستشرقين في خدمة التراث الإسلامي – من خلال الدراسات والأبحاث التي قام ويقوم بها الكثير منهم في تناولهم التراث الكمي الكبير للمخطوطات الإسلامية، أن نخلص إلى نتيجة هي الرفض المبدئي لكل ما ينسب من كتب ودراسات ومؤلفات ونسخ تنسب لعلماء ما قبل الطبري.

في الحقيقة أن المستشرقين قد أبدعوا في تحقيق النصوص نتيجة صبرهم الدؤوب على البحث والتقصي، إلا أن النتائج العلمية المستخلصة، لا تكون في الغالب متفقة والنظرة الموضوعية لأفكار علماء المسلمين، لأن المستشرقين " يحاولون لي هذه النصوص وتفسيرها وتحليلها، وصولاً بها إلى نتائج علمية افترضوها منذ البداية، وحاولوا خلال دراستهم لها تطويعها إلى هذه الأفكار المسبقة التي لا تتفق عادة والبحث العلمي النزيه".[70]

ولا نستطيع في هذا البحث، أن نستقصي جميع الشواهد والأمثلة التفصيلية حول التشكيك الذي يقوم به المستشرقون للتراث الإسلامي القديم، لأن ذلك سيخرجنا عن موضوعنا، ولكن الذي يمكن القيام به هنا هو اقتباس بعض الشواهد المهمة من معالجات الباحثين المستشرقين للمؤلفات القديمة، والتي تثري موضوع بحثنا.

فمثلاً نجد أن جولدزيهر – الذي يعد بحق مؤسس الدراسات الإسلامية[71] في الغرب[72]– قد خصص فصلاً كاملاً عن التدوين وكتابة الحديث في كتابه " دراسات محمدية"، استهله بقوله: "إن من الخطأ الاعتقاد بأن الرسول أمر بتدوين القرآن ومنع تدوين السنة[73]...".

لذلك فهو يؤكد أن التدوين كان مبكراً جداً، ويصر على أن الفهم الخاطئ – وهو القول بالنهي عن التدوين – كان نتيجة للصراع بين أهل الرأي وأهل الحديث[74]. ومع ذلك فإنه يلقي بظلال الشك على كل ما دون في الفترة المبكرة من الإسلام[75]، لأن أصلها غير موجود، وأن هذه المؤلفات

والصحف قد نقلت بطريق الرواية وكتبت في قرون متأخرة، وفي ذلك يقول عن هذه المؤلفات: "إنه ليس من الممكن التأكد مما إذا كان وجود ما يسمى بالصحف أو الكتب يتفق مع الواقع أم أنها صحف موضوعة اختلقها المتأخرون(76)... ".

ونجد يشعياهو غولدفيلد، محقق كتاب مقاتل "تفسير خمسمائة آية"، وهو يكتب بحثين أولهما عن ابن عباس(77) والثاني عن مقاتل(78) يحاول أن يثبت من خلال هذين البحثين أن كل ما وصل إلينا عن ابن عباس ومقاتل بالتحديد، ثم كل ما وصل إلينا من كتب ومخطوطات ورسائل ومؤلفات، إن كانت للصحابة أو للتابعين أو لتابعيهم، أي القرنين الأول والثاني، وكانت هذه المؤلفات عن طريق الرواية والإسناد فإن ذلك يعد رأياً ومؤلفاً لصاحب آخر السند، وليس للذي نسب له، وأن هذه المؤلفات لا تمثل بالضرورة أصحابها ولا تعكس آراء القرن الذي ألفت فيه.

وعلى هذا الرأي سار الباحث أندرو ريبين (Andrew Rippin) في دراسته لكتابي ابن عباس: (اللغات في القرآن)(79) و(غريب القرآن)(80)، وكذلك دراسته لكتاب الزهري (الناسخ والمنسوخ في القرآن).(81) هذا الباحث يشكك في هذه الكتب على الخصوص، وينفذ من خلالها للتشكيك بجميع ما كتب في القرنين الأوليين من الهجرة. ويرى هذا الباحث أن فؤاد سزكين يحاول جاهداً، أن يثبت الشرعية للمؤلفات القديمة التي ظهرت في القرون الإسلامية الأولى، والتي تهتم بالعلوم الإسلامية وخاصة علوم القرآن وتفسيره.(82)

ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أشهر وأهم وأوسع كتاب استشراقي في الدراسات التفسيرية والقرآنية ظهرت شهرته الكبيرة، كونه يعد أهم المراجع الاستشراقية في علوم القرآن والتفسير. هذا الكتاب هو " دراسات قرآنية " للباحث واينزبرا (Wansbrough). فقد استقصى هذا الباحث، بكل صبر وجلد، معظم ما قام به المفسرون من كتابات، المخطوطة منها والمطبوعة. فقام بتحليل ودراسة جميع ما وقف عليه من المصادر والمراجع، ولكن أول ما يؤخذ على هذا الكتاب، أن مصنفه يعتقد أن كل مؤلف له مبرراته ودواعيه الخاصة من هذا التأليف. والعجيب أن الباحث لم يلحظ مرة واحدة أن المبررات والدوافع هي من أجل خدمة القرآن الكريم أو خدمة الأمة، أو القيام بالواجب الإسلامي، بل حاول جاهداً أن تكون المبررات والدوافع سياسية أو حزبية أو طائفية أو تعصبا لمذهب معين أو فرقة معينة.

إن مؤلف هذا الكتاب حاول جاهداً، البحث ليس من خلال السند فحسب، بل – وهذا الذي اهتم به المؤلف – وهو التركيز الكبير على المتن(83). لقد قرأ الباحث الكتب القديمة، المخطوطة منها والمطبوعة، محاولاً البحث من خلال النص نفسه عن الدوافع والحوافز والمبررات المتوقعة من تأليف هذه الكتب. ولقد قسم المؤلف كتابه إلى عدة أبواب، كل باب يحمل عنواناً خاصاً. هذه العناوين العامة تشمل: التفسير الروائي، والتفسير الفقهي، التفسير النصي (الأدبي)، والتفسير البلاغي والمجازي، ولقد صنف جميع الكتب والنسخ التي طالتها يده تحت هذه العناوين.(84)

إننا نستطيع، وبعد قراءتنا المتأنية لهذا الكتاب، أن نقرر أن المؤلف بقدر ما تحمل من جهد كبير وصبر عظيم في جمع الكتب والتفاسير، المخطوطة منها والمطبوعة، وبقدر ما بذل من جهد كبير وواضح في القراءة المتأنية والتحليل، إلا أن ما خاض إليه المؤلف كان خطيراً ومجحفا.

لقد كانت الأفكار التي تدور في رأس المؤلف تقوم على أن لكل كتاب من كتب التفسير دوافع خاصة، وأن هذه الدوافع إما أن تكون سياسية أو عقدية أو طائفية أو حزبية أو عنصرية. ويحاول المؤلف من خلال دراسته لكل كتاب من هذه الكتب، أن يستل بعض العبارات من النص، ليعطيها أكبر من حجمها، مستشهداً بها على البواعث والدوافع من تأليف هذا الكتاب. وإذا لم يجد ما يسعفه من النص استنبط من فكره وعقله أسبابا أخرى، قد تكون في النهاية دوافع لتأليف ذلك الكتاب.

لقد كان يصر وبقوة على لي هذه النصوص وتفسيرها وتحليلها، من أجل أن يصل بها إلى نتائج علمية افترضها وتصورها مسبقا منذ البداية، محاولاً خلال دراسته لها، تطويع هذه النصوص لتنسجم مع تلك الأفكار المسبقة التي تخيلها، والتي لا تتفق عادة مع الموضوعية والبحث العلمي النزيه.

فالدوافع – حسب رأيه- من تأليف كتاب أبي عبيدة "مجاز القرآن"، هي لإصلاح الأخطاء النحوية التي وردت في القرآن الكريم.(85) والدوافع من تأليف كتاب "معاني القرآن الكريم" للفراء، هي نتيجة للصراع بين مدرستي البصرة والكوفة(86)... الخ.

نستطيع الآن، وبعد أن رأينا آراء بعض المستشرقين في دراستهم للمخطوطات والكتب القديمة، أن نخلص إلى نتيجة هي، أن المستشرقين قد انتهجوا في دراستهم للعلوم الإسلامية طريقة تعتمد على منهج "النقد التاريخي"، متسلحين بالأفكار والأحكام المسبقة محاولين تطويع النصوص لتتفق وهذه الأحكام(87). لقد قصد المستشرقون من خلال استخدام النصوص اكتشاف التيارات والمذاهب والدوافع الحقيقة التي

تكمن وراءها.

وكلما قرءوا نصاً – في العلوم الإسلامية أو اللغة العربية أو التاريخ، نجدهم يبذلون جهدهم في استنتاج المقاصد والأهواء والاتجاهات الخفية (الدينية والسياسية والمذهبية) الكامنة خلف هذه النصوص، والتي يهدف إليها أصحابها عند كتابة هذه النصوص .

تتلخص مناهج المستشرقين إذن، في البحث المستمر عن الكتب والوثائق والنصوص، ثم العكوف عليها دراسة وتحليلاً ونقداً، بالغوص في النصوص محاولين النفاذ من خلالها، إلى ما تخفيه من مقاصد ودوافع مستترة، فلا يدعون النصوص تكشف عما وراءها. بل يحاولون قدر جهدهم، أن تأتي النتائج متوافقة وتلك الأفكار المسبقة التي رسموها في مخيلتهم للموضوع الذي يدرسونه.

إن الحقيقة التاريخية هي أن العلماء المسلمين لم يغفلوا ذلك التطور الذي طرأ على الحياة الإسلامية، من حيث اتساع الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم من الأقوام والأمم، واندلاع الفتنة، الذي أدى إلى ظهور الفرق العقائدية والأحزاب السياسية والشعوبية والزندقة. ولم يتجاهل العلماء المسلمون أن التفسير – كغيره من العلوم الإسلامية – قد استخدم من قبل البعض، لتحقيق أغراض مذهبية والدفاع عن أحزاب سياسية متناحرة، وإضفاء الشرعية على الأفكار والاتجاهات الخاصة. وكان من نتيجة هذا التطور للحياة الإسلامية وللتغيرات التي حصلت في المجتمع المسلم أن بذل العلماء مجهوداً علمياً كبيراً لتصفية العلوم الإسلامية وتنقيتها مما علق بها.

وإذا رجعنا إلى كتاب مقاتل "تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم" فإننا نلاحظ فيه روح وأسلوب القرن الثاني الهجري، فقد كان التفسير لآيات القرآن الكريم يزداد ويتوسع كلما بعد الناس عن عصر النبي – صلى ا عليه وسلم – والصحابة – رضي ا عنهم –، وهذا التزايد يكون تبعاً لتزايد الغموض. من هنا نلاحظ أن ما نقل عن النبي – عليه السلام – والصحابة في التفسير لم يتناول إلا القليل من الآيات القرآنية، فقد فسروا ما غمض فهمه على معاصريهم ثم تزايد هذا الغموض - على تدرج – كلما بعد الناس عن عصر النبي – عليه السلام – والصحابة. فاحتاج المشتغلون بالتفسير إلى أن يكملوا هذا النقص فزادوا في التفسير بمقدار ما زاد من غموضه، معتمدين على ما عرفوا من لغة العرب ومناحيهم في القول، وعلى ما صح لديهم من الأحداث التي حدثت...[88]". ولذلك – ونتيجة لما ذكر – نلاحظ من خلال كتب التفسير التي اهتمت بالرواية والأثر، أن ما وصل إلينا من أحاديث عن الرسول – صلى ا عليه وسلم – كانت قليلة، وما وصل إلينا عن الصحابة – رضي ا عنهم – كان أكثر، وما وصل إلينا عن التابعين كان أكثر من ذلك، وما وصلنا عن تابعيهم كان أكثر، ثم تتوسع الدائرة كلما ابتعد الناس عن تلك العصور.

إن من أهم ميزات التفسير في هذه المرحلة، هو الإكتفاء بالمعنى الإجمالي، والاقتصار على توضيح المعنى اللغوي الذي فهموه بأوجز عبارة وأوضح مدلول.

إن البساطة والسهولة والاهتمام الكبير في تفسير المفردات، والوقوف على أسباب النزول، وإعطاء بعض الأحكام الفقهية البسيطة، يعطينا دلالة على أن هذا الكتاب، هو في الحقيقة أسلوب القرنين الأول والثاني من الهجرة. وإذا ما حاولنا أن نقارن بين كتاب مقاتل هذا، بكتابه الآخر " التفسير الكبير "، فإننا نلاحظ أن كتاب " خمسمائة آية من القرآن " يعد ملخصاً لكتاب "التفسير الكبير"، حيث إن كتاب " خمسمائة آية" مختص بآيات الأحكام، وصنف على طريقة أبواب الفقه، بينما " التفسير الكبير" هو تفسير موسع وعلى نسق ترتيب المصحف العثماني.

إن نظرة ثاقبة إلى كتاب" تفسير خمسمائة آية من القرآن" وكتاب "التفسير الكبير"، وكلاهما لمقاتل بن سليمان، تقربنا إلى طبيعة تناول الآيات القرآنية، وطبيعة تفسيرها عند مقاتل. إن ذلك يعطي دلالة واضحة على الأسلوب العام للتفاسير القديمة التي كانت قبل الإمام الطبري. وهذا من حيث إن أصحاب تلك التفاسير لا يتكلفون في التفسير ولا يتعمقون تعمقاً مذموماً. فقد كانوا يكتفون في الآيات بالمعنى العام، ولا يلتزمون بالتفصيل فيما لا فائدة لهم في تفصيله، فقد كانوا يتناولون الآيات القرآنية بمقتضى لغتهم العربية، وفي حدود الفهم العربي للألفاظ والتراكيب، وما عرف من أسباب النزول، في حدود ما سمع من الرسول – صلى ا عليه وسلم- أو قيل إنه سمع منه. وعلى كلٍ، ومن خلال الدراسة المتأنية للنشاط التفسيري في تلك المرحلة، نلاحظ أن ذلك يعطي إشارة قوية، إلى أن الطابع العام لكتب التفسير في عصر ما قبل الطبري، هو طابع التلقي والرواية. وهذا ما نلاحظه على وجه العموم في جميع الكتب التي ألفت في التفسير، ومنها كتب مقاتل على وجه الخصوص.

أضف إلى ذلك أن تبويب الكتاب وتنظيمه يعطينا إشارة كبيرة إلى أن هذا الكتاب صنف قبل نهاية القرن الثالث الهجري. حيث إن التنظيم والتبويب للكتب والمصنفات كانت بعد القرن الثالث الهجري[89].

ولا ننسى أن نذكر كذلك بان الكتاب مختصر وموجز.

وفي الحقيقة أن الاختصار والإيجاز ليس سمة تفسير مقاتل وحده، ولكنه "سمة التفاسير الأثرية الأولى جميعاً، فلم يكونوا يشتقون للنص وجوهاً، ولكنهم كانوا يلتزمون بتوضيح الدلالات الأساسية للآيات"[90].

ومن هنا، فإننا بحق نستغرب النتيجة التي توصل إليها محقق كتاب مقاتل: "تفسير خمسمائة آية" عندما يقول: "لا شك أن كتاب" تفسير الخمسمائة آية" مؤلف فقهي لمذهب معين. فهو كتاب فقه ألفه قاضٍ ورواه قضاة، ليست لدينا أية معلومات عن بعضهم، ولم تجب أسانيد "تفسير مقاتل" المفصلة بعد بوضوح عن سؤال ماهية انتماء العلماء المذكورين فيه من الناحية الدينية والسياسية[91].

إن الذي يقرأ كلام المحقق يتوقع أن يرى زخماً فقهياً منظماً وآراء متعارضة ومتباينة، وفيها الأدلة والتوجيه والترجيح... إلخ، من خلال كتاب "تفسير خمسمائة آية". ولكن وفي الحقيقة، لا نجد في كتاب مقاتل إلا الآراء الفقهية البسيطة، والتي لا تحمل معها إلا الرواية والأثر. وكذلك الوقوف عند أسباب النزول، بالإضافة إلى تفسير الألفاظ في حدود الفهم العربي ومقتضى اللغة العربية، بأوجز عبارة وأبسط تعبير.

والمعروف لدى علماء التفسير أن "ما دون من العلوم الأدبية والعلوم العقلية والعلوم الكونية ومذاهب الخلاف الفقهية والكلامية لم يكن قد ظهر منها شيء"[92]، في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ الإسلام، خاصة فيما يتعلق بالكتب التي اهتمت بتفسير القرآن الكريم.

ونستغرب كذلك قول محقق الكتاب: "ولم تجب أسانيد (تفسير مقاتل) المفصلة بوضوح عن سؤال ماهية انتماء العلماء المذكورين فيه من الناحية الدينية والسياسية". فما ندري ما هي الأمور التي تتعلق بالعقيدة أو بالسياسة التي ذكرها مقاتل أو وقف عندها وناقشها أو تعرض لها، حتى نستطيع أن نتعرف على ماهية اتجاهه الديني أو ميوله السياسي؟

إن مؤلف الكتاب لم يقف عند قضية تتعلق بالعقيدة كانت محل نقاش أو خلاف، على مدى التاريخ الإسلامي كله. بل نلاحظ أن المؤلف لم يتعرض حتى لتفسير آيات العقيدة، التي جرى حولها النقاش في العصور الإسلامية الأولى.

نستطيع أن نخلص هنا، إلى أن ما طرحه محقق الكتاب من أسباب دعته إلى التشكيك في نسبة الكتاب إلى مقاتل، كانت في الحقيقة غير مقنعة، الأمر الذي يحتم علينا عدم قبول هذه الأدلة، والبحث عن أدلة أخرى إن وجدت. لأن ما قرره المحقق من مبررات لرفض انتماء التفسير لمؤلفه، لا ترقى حتى إلى درجة احتمال التشكيك في نسبة الكتاب إلى صاحبه.

إن للإسناد أهمية عظيمة في المنهج الإسلامي ومكانة كبرى في نقل الخبر، فهو المرتكز الذي يقوم عليه بحث الصحة من عدمها. والإسناد يعد نعمة من ا عز وجل، وخصيصة من خصائص الأمة الإسلامية، انفردت به دون غيرها من الأمم. فلم يوجد في الأمم القديمة من اعتنى بهذا النوع من نقل الخبر من قائله على هذه الكيفية[93].

وبما أن الاعتماد على الإسناد ضرورة لا بد منها في كل أمور الدين، فقد تنبه العلماء المسلمون- ومنذ القدم- إلى المؤثرات التي تؤثر على صيانة أصول الشريعة الإسلامية، التي وصلت إلينا عن طريق الإسناد، كالاتجاهات السياسية والخلافات الكلامية والزندقة والقصاص والشعوبية. فظهر علم الجرح والتعديل مع ظهور الإسناد، خاصة بعد أن كثر الرجال وكثر الطلبة الذين أقبلوا على هذا العلم، مع ظهور ظاهرة الوضع في الحديث[94]. ومن هنا، فقد طبق علماء المسلمين مناهج الجرح والتعديل، وظهرت الكتب التي تحمل هذا الاسم، ومنذ الاشتغال بالحديث والإسناد.

ومن هنا، فإن العلماء المسلمين، قد تنبهوا إلى تلك المؤثرات التي قد تدفع بعض الرجال إلى الوضع، نتيجة لرأيهم السياسي أو اتجاههم العقدي أو دوافعهم الشخصية. وبدأ البحث عن الرجال، وظهر الإسناد منذ البدايات، حاملا للعلوم الدينية. حتى في العصر الأول الإسلامي- عصر النقاء والصفاء- كان الصحابة وكبار التابعين يتشددون في قبول الروايات ويتوقفون فيها[95].

إن ما تنبه إليه المستشرقون اليوم قد فطن له العلماء المسلمون وطبقوه منذ القدم، وفي بدايات الإسلام، ثم توسع وتعمق في فترة التدوين[96]. وظهرت بعد ذلك كتب متخصصة تناولت الضعفاء[97] والثقات[98] والمجروحين[99] إلى غير ذلك من الكتب التي اهتمت بالرجال وأسمائهم وكناهم[100]...إلخ.

إن الفيصل في قبول الرواية أو عدمها، هو البحث في إسنادها. ومن هنا فإن دراسة الروايات التي ذكرت في "تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم" وخضوعها للنظريات التي وضعها علماء الرجال، هي التي تجعلنا نأخذ بهذه الروايات أو ندعها.

المبحث الخامس: الموضوعات التي عالجها مقاتل في كتاب "تفسير خمسمائة آية"

إن عنوان كتاب مقاتل يعطي دلالة واضحة على مضمون

ومحتويات هذا التفسير، فالمؤلف قد وقف كتابه على آيات الأحكام[101]. وقام من خلال حوالي مائة وثمانين عنواناً، بشرح الآيات التي تتعلق بالحلال والحرام، وعلى الأسلوب المتبع في كتب الأحكام بالبدء بالطهارة أولاً ثم الصلاة والزكاة والصوم والحج...إلخ، وقد قام المصنف بالوقوف على جميع أبواب الفقه المعروفة بالعبادات والمعاملات وأحكام الجنائز والزواج والطلاق وأحكام الذبائح والصيد وأحكام الجهاد واللباس والأدعية والأذكار والوصايا والمواريث والعقوبات والآداب وفقه الجهاد والدعوة إلى ا والأخلاق...إلخ.

منهجية مقاتل في التفسير

أما طريقته في التفسير فهي أنه لا يقوم – وكعادة الكتب أو التفاسير الفقهية- بتبويب العناوين العامة ثم العناوين الفرعية، إنما يجعل كل الموضوعات العامة منها والفرعية عناوين مستقلة لا رابط بينها. فمثلاً- وهذا الأسلوب يتبعه دائماً في جميع كتابه-، يذكر كل ما يتعلق بفريضة الحج، بقوله: تفسير الأهلة، تفسير بناء المسجد الحرام وبدء رمي الجمار والتلبية، تفسير من يجب عليه الحج، تفسير ما أمر ا عز وجل من الحج والعمرة والمواقيت والتلبية، تفسير الإحرام بالحج قبل العمرة وما يتقي المحرم في إحرامه، تفسير البيت العتيق وكيف يطوف به الحاج إذا قدمه، تفسير الصفا والمروة، تفسير عرفات، تفسير المشعر الحرام، تفسير أيام النحر والطواف الواجب ورمي الحجار، تفسير تعظيم شعائر ا وأمر الذبائح، وهذه العناوين كلها مستقلة ومتساوية،[102] وكل عنوان يأخذ من المسافة الصفحة الواحدة تقريباً. وهذه العناوين جميعها، أخذت مساحة خمس لوحات من المخطوطة فقط[103]، مما يعطي دلالة على أن تفسير "خمسمائة آية من القرآن الكريم" هو تفسير مبسط ومختصر جداً، وهذه سمة التفاسير الأثرية القديمة كلها[104].

أ: اهتمام مقاتل بتفسير الأحكام:

فيما يخص الأحكام الشرعية، فإن مقاتل ركز تركيزا كبيرا على هذا الموضوع لأن عنوان وموضوع تفسيره ينصبُ على تفسير الأحكام.

فمثلا عند قوله تعالى: "الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث"[105]، قال: "حدثنا مقاتل عن عطاء عن ابن عباس قال: " يعني به شوال وذي القعدة وعشر من ذي الحجة. يقول: من أحرم بالحج فليحرم في الأشهر المعلومات. ومن أحرم في سواهن بالحج فقد أخطأ السنة، وليجعلها عمرة.

فمن فرض فيهن الحج: يعني من أحرم في الأشهر المعلومات بالحج. فإذا بلغ الوقت فليغتسل ويلبس ثيابه التي يحرم فيها، ثم يلبي بالحج في دبر كل صلاة مكتوبة أو حين تستوي به راحلته قائمة نحو القبلة، فإذا لبى فقد أحرم.

فلا رفث: يعني، فلا جماع، فمن جامع امرأته في إحرامه فقد بطل حجه، وعليه الهدي والحج من قابل"[106].

نلاحظ هنا أن مقاتلا كان يعدُ ابن عصره، حيث كانت التفاسير في وقته مقتصرة على نقل المعاني وروايتها عن التابعين والأصحاب، ولم يكن تفسير الأحكام في ذلك الوقت قد توسع أو دخله الاجتهاد في شكل ملحوظ[107].

ومع أن مقاتلا قد ركز على الجوانب الفقهية، إلا أنه لم يتعرض لموضوع الخلافات الفقهية لأن الاختلاف الفقهي في ذلك العصر كان بسيطا ومحددا، وأن المذاهب الفقهية المتميزة لم تظهر بعد في تلك الفترة[108].

ب: اهتمامه بأسباب النزول

ومن أهم الأمور الواضحة في تفسير مقاتل اهتمامه بذكر أسباب النزول. والعناية بأسباب النزول أمر مطلوب، لمن يريد تفسير آيات القرآن الكريم، لأنها كثيراً ما تكشف الإبهام الذي يحيط بالنص، بل إن هناك بعض النصوص لا يمكن فهمها إذا لم تعرف أسباب النزول، فالذي يقرأ تفسير مقاتل يلفت انتباهه كثرة عنايته بهذا العلم.

لذلك فإن البحث عن معاني الآيات وتفسيرها اقتضى معرفة سبب نزولها وتتبع آراء الصحابة بشأنها حيث: "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"[109].

ولقد اهتم هذا التفسير بأسباب النزول اهتماماً كبيراً، لأن معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية "والعلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"[110]. من هنا نلاحظ أن مقاتلا يذكر أول ما يذكر سبب نزول الآية ويسرد الرواية كاملة. وإذا ما حاولنا أن نستقصي مدى الاعتماد على أسباب النزول في هذا الكتاب، فسنجد بأن مقاتل ذكر أكثر من مائة سبب نزول. وبنفس الاهتمام بأسباب النزول كان الاهتمام أيضا بالآيات الناسخة والمنسوخة، حيث أن مقاتل ذكر موضوع النسخ في كتابه أكثر من عشرين مرة.

جـ: اهتمامه بلغة القرآن

لا جدال في أن اللغة هي عصب التفسير وعموده الفقري.. لا نعلم فحوى القرآن ودلالاته وموحياته وتأويلاته، إلاّ باللغة واشتقاقها ووجوه استعمالها. وهو ما حرص مقاتل

على طرحه والاستعانة به في شرح آيات الأحكام

تتبع مقاتل غريب القرآن ومعانيه وشرح مفردات الآية أو الآيات التي يذكرها في حدود الفهم العربي للألفاظ والتراكيب، لأن "طريقة التوصل إلى فهمه (أي القرآن الكريم) يكون بالنظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق...."[111].

يقول الراغب الأصفهاني:"إن أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه.. فألفاظ القرآن هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتاد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم..."[112].

وتدخل الوجوه والأشباه والنظائر في القرآن الكريم تحت باب الألفاظ والمفردات، فنرى أن مقاتل يهتم بهذا النوع اهتماماً كبيراً في كتابه "تفسير خمسمائة آية"، ولا نجد أية غرابة في أن يهتم مقاتل بهذا النوع، خاصة إذا عرفنا أنه قد ألف كتاباً خاصاً بهذا الموضوع، سماه "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم"[113].

د: اعتماد مقاتل على التفسير الأثري في التفسير

ثم بعد ذلك يذكر ما يناسب السياق من حديث أو رواية مرفوعة إلى النبي – صلى ا عليه وسلم- أم موقوفة على الصحابة أم مقطوعة عند التابعين، لها علاقة بهذا الموضوع. وهذا ما اصطلح عليه باسم التفسير بالمأثور[114]. مع العلم أنه في الغالب يذكر الإسناد الكامل للرواية، مبتدئا بمقاتل ويكمل بقية رجال الإسناد، إلى أن يصل إلى منتهاه. وهذا لا يعني أنه لا يأتي برأيه الخاص. ففي بعض الأحيان، نجد مقاتلاً يدلي بدلوه في بعض المسائل الفقهية ويذكر رأيه الخاص، ولكن دون مناقشة أو إطالة، ودون انتصار لمذهب فقهي معين أو اتجاه ديني خاص.

نستطيع أن نخلص هنا، إلى أن معظم كتاب مقاتل "تفسير خمسمائة آية" يشتمل على شرح الغريب وحل الكلمات المبهمة وتوضيح الألفاظ الغامضة، وبيان الأحكام الفقهية البسيطة، بالإضافة إلى احتفاظه بطابع التلقي والرواية، الذي لم يكن تلقياً ورواية بالمعنى الشامل والواسع، بل تلقياً يغلب عليه طابع الاختصاص، فمقاتل –ومن خلال كتابه- ينقل عن أئمة عصره الذين أخذ منهم خاصة عطاء[115] وعمرو بن شعيب[116] والضحاك [117] ومحمد بن سيرين[118] وبشر بن تيم[119] والكاهلي[120] وغيرهم، وهذا نتيجة لظهور المدارس في الأمصار الإسلامية، وبهذا الخصوص يقول محمد حسين الذهبي " ...فأهل كل مصر (في تلك المرحلة) يعنون – بوجه خاص- بالتلقي والرواية عن إمام عصرهم، فالمكيون عن أبن عباس، والمدنيون عن أبي، والعراقيون عن ابن مسعود..وهكذا[121].

هذا ولم يتعرض مقاتل للأمور النحوية أو البلاغية أو الخلافات والآراء الفقهية في تفسيره، وإن كان قد ذكر بعض القراءات القرآنية التي لا يزيد ذكرها في كتابه عن الأربع مرات.

المبحث السادس: أهم المصادر التي أخذت من مقاتل بن سليمان

لقد اشتهر مقاتل بالتفسير وأطلق عليه علماء الرجال "صاحب التفسير".[122] ومن هنا فإنه لم يكن هناك كتاب اهتم بالتفسير الأثري أو الفقه أو السير والمغازي إلا وكان من أهم مصادره تفسير مقاتل بن سليمان.

وأقدم التفاسير وأهمها وأشهرها التي أخذت من مقاتل هو تفسير الإمام الطبري، فمن خلال هذا المرجع المهم والعظيم، نجد أنه يعد موسوعة أقوال المفسرين الذين تقدموا عليه، ومنها بعض أقوال وآراء مقاتل بن سليمان. ويذكر فؤاد سزكين أن الإمام الطبري، يعد من أشهر من أفاد من مقاتل في تفسيره. فقد استخدم الطبري تفسير مقاتل في تفسيره وكذلك في تاريخه[123].

ويقرر الباحث فؤاد سزكين بعد دراسة تفسير الثعلبي (أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت 1035/427)[124] المسمى "الكشف والبيان عن تفسير القرآن[125]"، أن الثعلبي قد استخدم في تفسيره هذا، كثيراً من كتب التفسير التي سبقته[126]، خاصة تفسير مقاتل[127].

وهذا الإمام صديق بن حسن بن علي القنوجي البخاري (ت 1307) يقول في مقدمة تفسيره عن أشهر الذين أفاد منهم: "مع الحرص على إيراد صفوة الصفوة مما ثبت من التفسير النبوي، ومن عظماء الصحابة وعلماء التابعين، ومن دونهم من سلف الأمة وأئمتها المعتبرين، كابن عباس حبر الأمة، ومن بعده من الأئمة، مثل مجاهد وعكرمة وعطاء والحسن وقتادة وأبي العالية والقرظي والكلبي والضحاك ومقاتل والسدي، وغيرهم من علماء اللغة والنحو..."[128].

إن أهم كتاب تأثر بتفسير "خمسمائة آية من القرآن" تأثراً كبيراً، هو كتاب "الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم"[129]، للإمام: أبي الحواري الإباضي (من أعيان القرن الثالث الهجري)[130]. فقد اعتمد أبو الحواري الإباضي على كتاب

"تفسير خمسمائة آية" اعتماداً كبيراً، وحذا حذوه حتى في تقسيمه للأبواب، ونقل عنه كثيراً من تفسيراته، وأكثر نقله كان حرفياً، حتى يصل بنا الأمر إلى القول، إن أبا الحواري نقل جميع كتاب مقاتل، وزاد عليه من أقواله وأقوال علماء الإباضية قبله، ولا عجب في ذلك: "فقد كان علماء الإباضية يعدون مقاتل بن سليمان من علمائهم[131] ومفكريهم"[132].

كذلك نجد من علماء الإباضية من اعتمد على كتاب تفسير "خمسمائة آية" اعتماداً كبيراً، حتى إنه يعد المرجع الأساسي لهم. فمثلاً الإمام البسيوي، علي بن محمد علي، أبو الحسن (من أعيان القرن الرابع والخامس الهجري) يعتمد كثيراً في كتابه (الجامع)[133] على تفسير "خمسمائة آية من القرآن"، وينقل منه حرفياً كثيراً من آرائه، حتى في كثير من الأحيان ينقل نقلاً حرفياً صفحة كاملة أو أكثر من ذلك. ونجد كذلك في كتاب (الجامع)[134] لابن جعفر الأزكوي، نقلاً حرفياً لكثير من أقوال مقاتل المثبتة في كتابه (تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم).

ويعد كتاب مقاتل من المصادر الأساسية عند أبي الليث السمرقندي (ت 375) في تفسيره. وقد نقل عنه كثيراً في أسباب النزول وبيان المعنى المراد. ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً]، قال: "قال مقاتل: نزلت في رجل من غطفان، وكان معه مال كثير لابن أخيه، فلما بلغ اليتيم طلب ماله، فمنعه العم، فنزلت الآية. فقرأها عليه رسول ا –صلى ا عليه وسلم- فقال الرجل: أطعنا ا والرسول، ونعوذ با من الحوب الكبير، فدفع إليه ماله..."[135].

ومن أهم الكتب التي أفادت من كتاب مقاتل كتاب (أحكام القرآن) للشافعي (ت 204)، فنجد الإفادة واضحة في مواضيع خاصة، كأسباب النزول والنسخ[136] وبعض الأمور الفقهية[137]. فمثلاً عند تفسير قوله تعالى: [فيه رجال يحبون أن يتطهروا وا يحب المطَّهرين[138]]، قال الشافعي: "ويقال إن قوماً من الأنصار استنجوا بالماء، فنزلت فيهم الآية"[139].

وكذلك أفاد ابن العربي (ت 543)، في كتابه "أحكام القرآن" من كتاب مقاتل، خاصة أسباب النزول[140] والنسخ[141] واللغة[142] وغير ذلك.

وقد أفاد مكي بن أبي طالب في كتابه (الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه) من كتاب مقاتل إفادة عظيمة، حتى يمكن القول إن جميع ما ذكره مقاتل من الآيات الناسخة والمنسوخة قد أثبتها مكي في كتابه[143].

ومن أكثر كتب التفسير إفادة من مقاتل هو تفسير البغوي، فلقد اهتم البغوي (ت 516)، اهتماما كبيرا بتفسير مقاتل، إلى درجة أنه قلما تجد صفحة من تفسيره إلا وفيها رأي لمقاتل[144]. وكذلك نجد أن ابن كثير (ت774) قد أفاد من تفسير مقاتل[145].

أما المصادر القديمة في الفقه الإسلامي، فإنها اعتمدت على تفسير مقاتل كثيرا، واقتبست من آرائه في مختلف الأحكام والعلوم الإسلامية[146]. أضف إلى ذلك أن كثيرا من كتب الأمهات في الحديث[147] وشروحه[148] سردت كثيرا من الروايات المنقولة عن تفسير مقاتل. وكذلك أفاد أصحاب السير والمغازي من تفسير مقاتل، وأخذوا عنه الكثير من الآراء والروايات[149].

هذا بالإضافة إلى ما نجده في كتب التفسير الأثري والمبهمات وغيرها من آراء كثيرة تعزى إلى مقاتل لا نستطيع حصرها في هذه الدراسة.

المبحث السابع: عدد آيات الأحكام

لقد كان معروفاً بين الأوساط العلمية وأهل العلم من المفسرين والمشتغلين بعلوم القرآن، أن آيات الأحكام في القرآن الكريم خمسمائة آية. وهذا ما ذكره الزركشي في الباب "النوع الثاني والثلاثون، معرفة أحكامه، وعزاه إلى الغزالي والرازي وغيرهما[150]. وقد نسب أبو الحواري (من أعيان القرن الثالث الهجري)، إلى عبد ا بن عباس- رضي ا عنه- أنه قال: "خمسمائة آية في كتاب ا في الحلال والحرام لا يسع المسلمين إلا أن يعلموا تفسيرهن ويعملوا بهن[151].

وجاء في البحر المحيط: " آيات الأحكام، قال الغزالي وابن العربي: هو بمقدار خمسمائة آية، وحكاه الماوردي عن بعضهم، وكأنهم رأوا مقاتل بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسمائة، وإنما أراد الظاهرة لا الحصر"[152]. وجاء في كشف الأسرار، شرح أصول البزدوي: "أن الأحكام هي مقدار خمسمائة آية"[153]. وجاء في التقرير والتحبير أن آيات الاحكام: "هي من الكتاب خمسمائة كما مشى عليه الغزالي وابن العربي"[154]. وجاء في تحفة الحبيب على شرح الخطيب، قال: " وآي الأحكام كما ذكره البندنيجي والماوردي وغيرها خمسمائة آية، وعن الماوردي أن عدد أحاديث الأحكام خمسمائة كعدد الآي"[155]. وقال في المستصفى: "ما تتعلق به آيات الأحكام هي بمقدار خمسمائة آية"[156]. وجاء في كتاب شرح الكوكب المنير: "وقد ذكروا أن الآيات خمسمائة آية، وكأنهم أرادوا ما هو مقصود به الأحكام بدلالة المطابقة، وأما بدلالة الالتزام، فغالب القرآن، بل كله لأنه لا يخلو شيء منه من حكم يستنبط

منه"[157]. وجاء في كشاف القناع عن متن الإقناع: " يتعين عليه حفظ خمسمائة آية متعلقة بالأحكام، كما نقله المعظم، لأن المجتهد هو من يعرف الصواب بدليله"[158].

وجاء في حاشية القليوبي وعميرة قال: "وآيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية وكذا أحاديث السنة، وهذه المرادة من معرفة الكتاب، والسنة التي يتوصل إلى استنباط الأحكام الشرعية منها"[159]. وجاء في "مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج": "وآي الأحكام، كما ذكره البندنيجي والماوردي وغيرهما خمسمائة آية"[160]. وجاء في أسنى المطالب: "وآي الأحكام، كما ذكره الماوردي والبندنيجي وغيرهما خمسمائة آية، واعترض بأن الأحكام كما تستنبط من الأوامر والنواهي تستنبط من القصص والمواعظ ونحوهما"[161]. وجاء في دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: "إن ما يتعلق بالأحكام لا يجب على المجتهد حفظ القرآن، بل خمسمائة آية، نقله المعظم لأن المجتهد هو من يعرف الصواب بدليله"[162].

ولم يقبل مصنف "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج" بهذا الحصر بقوله: "ولا ينحصر ذلك في خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث للاستنباط في الأول من القصص والمواعظ وغيرهما أيضا، ولأن المشاهدة قاضية ببطلانه في الثاني"[163]. وكذلك جاء في تحفة المحتاج في شرح المنهاج: "ولا تنحصر (الأحكام) في خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث خلافا لزاعميهما، أما الأول، فلأنها تستنبط حتى من آي القصص والمواعظ وغيرها..."[164].

والذي يبدو أن الاختلاف في عدد الآيات المتعلقة بالأحكام، يرجع إلى الاختلاف في تحديد مفهوم الأحكام، هل هي الفقه على وجه الخصوص، أم هي الفقه والعقيدة والأخلاق على العموم، ومن ثم تفاوت العدد وأدى إلى اختلاف العلماء.

المبحث الثامن: قيمة تفسير مقاتل

إن الحديث عن تفسير مقاتل يدخل في منظومة موضوع عام من التفسير والكتب القديمة التي وصلت عن طريق الإسناد والرواية. ومن المعروف عند أهل العلم أن التفسير في العصور الأولى، قد نقل بروايات يحكم علماء الحديث على أغلبها بالضعف، أو ما هو أشد منه. ولكن السؤال هو كيف تلقى المفسرون هذه الروايات؟

نلاحظ من خلال الواقع، وما بين أيدينا من كتب في التفسير الأثري، أن أصحابها قد اعتمدوا على الرواية والإسناد اعتمادا واضحا، بغض النظر عن موثوقية هذه الروايات. بل لا نكاد نجد مفسرا من المفسرين، أسقط جملة من هذه الروايات بالكلية، بل قد يطرح أحدها لأنه يرى عدم صحته. وخير مثال على ذلك، رواية محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، أو ما تسمى بـ "سلسلة الكذب"[165].

أضف إلى ذلك أن أئمة المحدثين لهم كلام واضح بين في قبول هذه الروايات واحتمالها والاعتماد عليها، لأنهم يفرقون بين أسانيد الحلال والحرام وأسانيد غيرها من حيث التشديد والتساهل، ونصوصهم في ذلك واضحة، ومن ذلك:

قال عبد الرحمن بن مهدي(ت 198)[166]: "إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال. وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال"[167].

وقد سرى هذا التساهل على روايات التفسير، فأخذوا عن قوم معروفين بضعفهم في نقل الحديث، فقبلوا عنهم رواياتهم. قال يحيى بن سعيد القطان (ت 198): تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم وجويبر بن سعيد والضحاك ومحمد بن السائب، يعني الكلبي. وقال: "هؤلاء لا يحمد حديثهم ويكتب التفسير عنهم"[168].

قال البيهقي (ت 458): "وأما النوع الثاني من الأخبار، فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها، وهذا النوع على ضربين: ضرب رواه من كان معروفا بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملا في شيء من أمور الدين إلا على وجه التليين. وضرب لا يكون راويه متهما بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في روايته، أو يكون مجهولا لم يثبت في عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول. فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملا في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام. وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي، فيما لا يتعلق به حكم"[169].

إن الملاحظ في نقد الأسانيد عند المحدثين أنهم فرقوا في نقدهم لبعض الأعلام، فجعلوه في نقل الحديث من المجروحين وأثنوا عليهم في العلوم الأخرى. بل قد يصل إلى حد أن يكون هو الإمام في ذلك العلم الذي برع فيه. وهذا يعني أن تضعيفه في الحديث لم ينجر إلى تضعيفه في العلم الآخر.

فمثلا، حفص بن سليمان الأسدي (ت 180)، قال عنه الذهبي (ت 648)، بعد أن ذكر أقوال العلماء في تجريحه، "قلت أما في القراءة، فثقة ثبت ضابط، بخلاف حاله في الحديث"[170]. وقال عنه ابن حجر العسقلاني (ت 852): " متروك الحديث مع إمامته في القراءة"[171].

وكذلك عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت 128)، قال عنه ابن حجر العسقلاني (ت 852): "صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون"[172].

وكذلك عيسى بن ميناء المدني، المعروف بقالون (ت 220)، قال عنه الذهبي: "أما في القراءة فثبت، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة. سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك، وقال: تكتبون عن كل أحد"[173].

وقال الخليلي: "مقاتل بن سليمان، صاحب التفسير، خرساني محله عند أهل التفسير والعلماء محل كبير واسع العلم لكن الحفاظ ضعفوه في الرواة"[174].

وقال ابن سعد: "مقاتل بن سليمان البلخي، صاحب التفسير، روى عن الضحاك بن مزاحم وعطاء، وأصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه"[175].

من هنا نلاحظ أنه قد اشتهر بعض الأعلام في التفسير رواية ودراية، ويجب أن لا ينجر الحكم عليه في مجال الرواية إلى مجال الدراية. لذا فتضعيف مفسر من جهة الرواية لا يعني تضعيفه من جهة الرأي والدراية. فيبقى لهم حكم المفسرين المعتبرين، ويحاكم قولهم من جهة المعنى، ومن جهة الإجتهاد العلمي. فإن كان خطأ رد، وإن كان صوابا قبل. وهذا يعني أن الحكم على مقاتل أو الكلبي (ت 146هـ) بالكذب من جهة الرواية، لا يعني أننا لا نأخذ بقولهما في اجتهادهما في التفسير.

لذلك فإن التشدد في نقد أسانيد التفسير سيكون نتيجته أن الكثير من روايات التفسير ضعيفة، وبالتالي فإننا لا نجد للسلف إلا القليل من التفسير. فإذا كان ذلك كذلك فمن أين يؤخذ التفسير؟

لذلك فإن للتفسير مقاييس يعرف بها تختلف عن مقاييس الجرح والتعديل. فالتفسير يرتبط ببيان المعنى، وقد نبه الإمام البيهقي إلى هذه القضية، فقال: "وإنما تساهلوا في أخذ التفسيرعنهم لأن ما فسروا به، ألفاظه تشهد لهم به لغة العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط"[176].

وإذا ما حاولنا أن نطبق ما قلناه على تفسير مقاتل، فإننا نجد أن الذين أخذوا بمقاييس المحدثين من الجرح والتعديل، وضعوا مقاتلا في قائمة المجروحين والكذابين. أما أولئك الذين أخذوا بمقياس أن مقاتلا مفسر، ويهتم بإدراك المعاني واللغة والسياق، فقد وضعوا مقاتلا في قائمة المفسرين المشهورين[177].

فمثلا يقول عنه ابن المبارك (ت 181هـ): ما أحسنه من تفسير لو كان فيه حدثنا"[178]. وقال الشافعي: "من أحب التفسير فعليه بمقاتل"[179]. وقال الشافعي أيضا: "الناس كلهم عيال على مقاتل في التفسير"[180]. قال عباد بن كثير: ما بقي أحد أعلم بكتاب ا تعالى منه"[181]. وقال نعيم بن حماد (ت 228هـ "رأيت عند ابن عيينة كتابا لمقاتل، فقلت: يا أبا محمد تروي لمقاتل في التفسير! قال: "لا، ولكن أستدل به وأستعين"[182]. وقال أحمد بن حنبل: "كان له علم بالقرآن"[183]. قال مكي بن إبراهيم عن يحي بن شبل قال لي عباد بن كثير: ما منعك من مقاتل؟ قلت: "إن أهل بلادنا كرهوه، فقال: "لا تكرهه، فما بقي أحد أعلم بكتاب ا تعالى منه"[184]. وقال القاسم بن أحمد الصفار: قلت لإبراهيم الحربي، ما بال الناس يطعنون على مقاتل؟ قال: "حسدا منهم له"[185].

إن أقوال العلماء في مقاتل لا تعني أنه في نفسه ليس ثقة، بل تعني أن مقاتلا يؤخذ عنه حيث يتابع، أو ربما استدل بقوله في مجال التفسير اللغوي. فالشهرة أمر والعدالة أمر آخر، فقد يكون أحد المجروحين أكثر شهرة من أحد كبار العدول.

ومن هنا، فإنه لو صحت نسبة الكتاب إلى مقاتل، فإن هذا لا يخرج مقاتلا من قائمة المجروحين ولا يجعل تفسيره، خاصة التفسير الأثري وأسباب النزول، مقبولا، إلا حيث يتابع أو حيث تشهد له اللغة.

والسؤال هنا هو، لماذا كان المفسرون يوردون الأقوال في التفسير دون تمييز الصحيح من الضعيف؟

لقد جرت عادة العلماء المتقدمين من المحدثين والمؤرخين والمفسرين أن يوردوا كل ما في الباب من الأحاديث والأخبار، بغض النظر عن صحة إسناد هذا الحديث أو عدم صحته، اتكالا منهم على ذكر سنده. فإن ذكر السند يبرىء الذمة من المؤاخذه في إيراده، حيث إن علم الإسناد يعيش فيهم على أتم وجه.

فإبن جرير الطبري، وإن التزم في تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنه في الأعم الأغلب لا يتعقب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف، لأنه كان يرى - كما هو مقرر في أصول الحديث - أن من أسند لك فقد حملك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة. ومع ذلك فابن جرير يقف من السند أحيانـًا موقف الناقد البصير، فيعدل من يعدل من رجال الإسناد، ويجرح من يجرح منهم، ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها، ويصرح برأيه فيها بما يناسبها، فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (94) من سورة الكهف: (.. فهل نجعل لك خرجـًا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا) يقول ما نصه:

"روى عن عكرمة في ذاك - يعني في ضم السين سدا وفتحها - ما حدثنا به أحمد بن يوسف، قال: حدثنا القاسم، قال: حدثنا حجاج، عن هرون، عن أيوب، عن عكرمة قال: ما كان من صنعة بني آدم فهو السد يعني بفتح السين، وما كان من صنع ا فهو السد. ثم يعقب الطبري على هذا السند فيقول: وأما ما ذكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلك عن أيوب هرون، وفي نقله نظر، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقاة أصحابه .

وإذا ما رجعنا إلى مصادر القراءات فإننا نجد أن الجزري (ت 833هـ) يقول في كتابه الشهير النشر: "واختلفوا في ٍ"سد" هنا وفي الموضعين من سورة "يس". فقرأ حمزة والكسائي وخاف وحفص بفتح السين في الثلاثة، ووافقهم ابن كثير وأبو عمرو هنا. وقرأ الباقون بضم السين في الثلاثة"[186].

فالإمام الطبري وغيره من حملة الأخبار كانوا لا يفرطون في خبر مهما علموا من ضعف ناقله، خشية أن يفوتهم بإهماله شيء من العلم، إلا أنهم يوردون كل خبر معزوا إلى راويه، ليعرف القاريء صحة الخبر من ضعفه.

قال الحافظ ابن حجر: "إن الحفاظ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الموضوعة، مع سكوتهم عنها، على ذكرهم الأسانيد، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهدته، وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده"[187].

وقال: "أكثر المحدثين في الأعصار الماضية، من سنة مائتين وهلم جرا، إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته "[188].

وحول هذا الموضوع يقول ابن تيمية: "إن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم بمضمون المنقول، أي بالقدر المشترك في أصل الخبر، لكن هذا ينتفع به كثيرا في علم أحوال الناقلين، أي نزعاتهم والجهة التي يحتمل أن يتعصب لها بعضهم، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيء الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو مثل ذلك. ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار مالا يصلح لغيره، وقال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره"[189].

وقال الكوثري: " وأما المحدثون والمفسرون الذين ذكروه، أي الحديث الموضوع، وسكتوا عليه، فلا يدل صنيعهم هذا على صحته عندهم أصلا. لأن السلف كانوا يعتقدون براءة ذمتهم من عهدة الخبر الباطل إذا ذكروه بسنده، لما في السند من بيان البطلان"[190].

وأضاف الكوثري قائلا: " ترى كثيرا من المفسرين دونوا ما يظنون به نفعا، لتبيين بعض النواحي في أنباء القرآن الحكيم من معارف عصرهم المتوارثة من اليهود وغيرهم، تاركين أمر غربلتها لمن بعدهم من النقاد، حرصا على إيصال تلك المعارف إلى من بعدهم، لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة في إيضاح بعض ما أجمل من الأنباء في الكتاب الكريم، لا لتكون تلك الروايات حقائق في نظر المسلمين، يراد اعتقاد صحتها والأخذ بها على علاتها دون تمحيص".

وأشار الطوفي، وهو يتحدث عن الإسرائيليات والأخبار الواهية، إلى أن المفسرين " لم يلزموا من بعدهم قبولها، وإنما دونوها خشية ضياع شيء يستطيعون جمعه، تاركين أمر تمحيصها إلى من بعدهم"[191].

وهذا يعني أن المفسرين القدامى اعتبروا أنه من الأمانة العلمية نقل كل ما يروى من معارف وآراء، ليكون لغيرهم من النقاد والمختصين قبول أو رد هذه المعارف، ولم يدونوا هذه القضايا باعتبارها مسلمات يجب الأخذ بها.

وقال الإمام السخاوي: "لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك، لعدم الأمن من المحضور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية، من سنة مائتين وهلم جرا، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته"[192].

لذا فإن بعض المفسرين والمؤرخين وغيرهم يظنون أنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده، فإنهم يبرؤون من عهدته. والبعض الآخر يذكر هذه الروايات لصلاحها للشواهد والاعتبار.

وأختم هذا الموضوع بقول محب الدين الخطيب، وهو يتحدث عن الإمام الطبري: "إن مثل الطبري ومن في طبقته من العلماء الثقاة المثبتين، في إيرادهم الأخبار الضعيفة، كمثل رجال النيابة، القضاء، الآن، إذا أرادوا أن يبحثوا في قضية، فإنهم يجمعون كل ما تصل إليه أيديهم من الأدلة والشواهد المتصلة بها. مع علمهم بتفاهة بعضها أو ضعفه، اعتمادا منه على أن كل شيء سيقدر قدره"[193].

الخاتمـــة

تعد مخطوطة "تفسير خمسمائة آية من القرآن" الفريدة والوحيدة التي تم العثور عليها، بعد أن ظن الكثير من الباحثين فقدانها. وتكمن أهمية هذه المخطوطة في أنها تكشف مدى النشاط التفسيري في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ الإسلام. كذلك تقوي الربط والاتصال بين مرحلة التابعين ومرحلة التدوين. هذه الفترة التي يراها كثير من الباحثين المستشرقين أنها كانت مفقودة. كما تظهر أهمية هذه

المخطوطة، بأنها تكشف عن طبيعة التفسير في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ الإسلام، مما يساعد الباحثين في موضوع تاريخ التفسير معرفة ميزات وطبيعة التفسير في تلك المرحلة.

إن قيمة تفسير "خمسمائة آية من القرآن الكريم" تكمن في أن هذا التفسير، يعد مرآة فقه مقاتل ورأيه وفهمه من القرآن، على ضوء ما كان معه من معرفة واسعة للغة العرب وكلامهم واصطلاحاتهم. ويعد هذا الكتاب أيضاً مرآة دقيقة لطبيعة التفسير في عصر مقاتل. وقد أوضح أحمد أمين العلاقة الوثيقة بين التفسير والعصر الذي يعيش فيه المفسر، فقال: (إن التفسير كان في كل عصر مرآه لعصره، متأثراً بالحركة العلمية فيه، وصورة منعكسة لما في العصر من آراء ونظريات علمية ومذاهب دينية. حتى لتستطيع إذا جمعت التفاسير التي ألفت في عصر من العصور، أن تثبت فيها مقدار الحركة العلمية، وأي الآراء كان سائداً شائعاً، وأيها كان غير ذلك"[194].

حتى لو افترضنا عدم صحة كثير من الروايات في كتاب مقاتل (تفسير خمسمائة آية)، أو وقف بعض الباحثين من التفسير نفسه وقفة المرتاب، فإن الكتاب في غالبه لم يفقد قيمته العلمية[195]، كونه يمثل الفترة القديمة التي تسبق تفسير الطبري. ويعد هذا التفسير- حتى مع قناعتنا التامة بضعف الكثير من روايات التفسير- حلقة الوصل ما بين تفسير الطبري وتفسيرات الرسول –صلى ا عليه وسلم- والصحابة. هذه الحلقة التي حاول كثير من المستشرقين إثبات عدم وجودها، عن طريق التشكيك بما وصلنا عن طريق التابعين وتابعيهم من كتب للتفسير خاصة، أو كتب في الدراسات القرآنية والحديث والتاريخ وغيرها على العموم.

فكتب التفسير القديمة التي تعتمد على الروايات المسندة، حتى الموضوعة منها، لم تكن مجرد خيال أو وهم خلق خلقاً، بل له أساس ما، يهم الناظر في التفسير درسه وبحثه، وله قيمته الإسنادية، كما يقول الأستاذ أحمد أمين"[196].

ولقد أحسن محمد حسين الذهبي رأيا في التفسير الموضوع عندما يقول: "ثم عن هذا التفسير الموضوع، لو نظرنا إليه من ناحيته الذاتية، بصرف النظر عن ناحيته الإسنادية، لوجدنا أنه لا يخلو من قيمته العلمية. لأنه مهما كثر الوضع في التفسير فإن الوضع ينصب على الرواية نفسها، أما التفسير في حد ذاته فليس دائماً أمراً خيالياً بعيداً عن الآية، وإنما هو –في كثير من الأحيان- نتيجة اجتهاد علمي له قيمته. فمثلاً من يضع في التفسير شيئاً وينسبه إلى علي أو إلى ابن عباس، لا يضعه على أنه مجرد قول يلقيه على عواهنه، إنما هو رأي له، واجتهاد منه في تفسير الآية، بناه على تفكيره الشخصي، وكثيراً ما يكون صحيحاً. غاية الأمر أنه أراد لرأيه رواجاً وقبولاً، فنسبه إلى من نسب إليه من الصحابة، ثم إن هذا التفسير المنسوب إلى علي أو ابن عباس لم يفقد شيئاً من قيمته العلمية غالباً، وإنما الذي لا قيمة له فيه هو نسبته إلى علي أو ابن عباس"[197].

وبناء على النتائج السابقة التي أسفرت عنها الدراسة، فإننا نقترح دراسة مستفيضة وجدية لتاريخ التفسير. إن اشمل دراسة لتاريخ التفسير في العصر الحديث، كانت من قبل محمد حسين الذهبي في كتابه (التفسير والمفسرون)، والذي كان رسالة قدمها المؤلف للحصول على درجة أستاذ في علوم القرآن والحديث سنة[198] 1946، أي قبل أكثر من نصف قرن. ظهرت بعدها جهود كبيرة ودراسات كثيرة، وأبحاث متنوعة، وحقق فيها مخطوطات عديدة، كان يظن أنها مفقودة. ومن هنا، فإننا نوصي أن يعاد البحث من جديد عن تاريخ التفسير ونشأته ورجاله ومراحل تطوره، وأن يفاد من الدراسات الكبيرة والعظيمة التي قام بها الباحثون خلال نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الجديد.

الهوامش

(1) وليس كما ذكر بروكلمان أنه توفي ببغداد. انظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 10/4/1، وانظر تصحيح فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، 197/1.

(2) انظر ترجمته في: ابن سعد، محمد (ت،320)، الطبقات الكبرى، 205/7؛ ابن معين، (ت 233)، تاريخ ابن معين، 583/2، رقم 4846؛ البخاري، (ت256)، التاريخ الصغير، 227/2؛ النسوي، (ت227)، المعرفة والتاريخ، 37/3؛ ابن حيان البستي، (ت354)، المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين، 14/3؛ ابن أبي حاتم، (ت327)، الجرح والتعديل، 354/8؛ ابن حجر العسقلاني، (ت852)، تهذيب التهذيب، 277/10-2790. الذهبي، (ت748)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 173/4؛ ابن خلكان، (ت 681)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 257/255. الداوودي، (ت945)، طبقات المفسرين، 330/2. ابن العماد الحنبلي، (ت 1089)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 227/1؛ الذهبي، (ت 748)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، حوادث ووفيات (141-160)، 639-642؛ الخطيب البغدادي، (463)، تاريخ بغداد، 160/13.

(3) الرازي، الجرح والتعديل (مرجع سابق)، 354/8.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (مرجع سابق)، 201/7.

(5) المكتبة البريطانية، المتحف البريطاني، رقم OR،6333. وهذا هو الرقم الصحيح لهذه المخطوطة، وليس كما ورد في كتاب بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، أن الرقم OR 83033. انظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 10/4.

(6-7) مسجل على الصفحة الأولى من المخطوطة وقد دونت المخطوطة في: A.G Ellis and E. Edwrds. A Descriptive List of the Arabia Manuscrips Aquired by the British Museum Since 1894. London (1912), p. 4.

(8) انظر: بروكلمان (مرجع سابق)، 10/4 والنسخة الأصلية: Supplement 332.

(9) سزكين، تاريخ التراث العربي (مرجع سابق)، 36/1-37.

(10) المخطوطة، ورقة 103.

(11) يقال علق على كلام غيره: تعقبه بنقد أو بيان أو تكميل أو تصحيح أو استنباط. أنيس، المعجم الوسيط، مادة "علق" ص622؛ أو: "ما يدون أو يعلق على حاشية الكتاب من شرح أو إضافة أو استدراك أو فائدة" انظر: عبد النور، المعجم الأدبي، 73. فالتعليق: "هو أن يتبع أحدهم مؤلفا في جزئياته، وليس استئنافاً للتأليف من جديد، ويهدف بالدرجة الأولى إلى دفع كل إبهام عن النص، ورفع كل غموض وإيهام فيه". انظر: عابد سليمان المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي، 75.

(12) المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي (مرجع سابق)، 77.

(13) في الحقيقة أنه في القرون الإسلامية الأولى من الإسلام، لم يعرف العلماء علامات الترقيم المستخدمة اليوم عند النساخ والوراقين. ولم يكونوا كذلك يعنون بتنظيم الفقار إلا بقدر يسير، فكان بعضهم يضع خطا فوق أول كلمة من الفقرة، وبعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف، أو يكتبها بخط كبير". انظر: هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط4، 86؛ رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، 43.

(14) اللحق في اللغة: بفتح اللام والحاء: أي الشيء الزائد. انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة "لحق". أما اللحق في اصطلاح أهل الحديث والكتابة: "ما سقط من أصل الكتاب فالحق بالحاشية". انظر: الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، 355.

(15) يقول عبد الستار الحلوجي: " وفيما أتيح لنا أن نطلع عليه من مخطوطات القرنين الثالث والرابع، وجدنا الدائرة مستعملة للفصل بين الجمل وفي ختام الفقرات". انظر: الحلوجي، المخطوط العربي، 158-160.

(16-17) انظر هذا البحث في مجلة: Arabic and Islamic Studies, ii, edited by J. Mansour, Bar-Ilan University (1978).

(18) طبع بإسرائيل، شفارام، سنة (1980). وقد حصلت على نسخة من هذا الكتاب المطبوع من جامعة لندن، مكتبة الدراسات الشرقية والإفريقية.

(19) School of Oriental and African Studies, Univ. of London.

(20) انظر: مقاتل، تفسير خمسمائة آية (مرجع سابق)، مقدمة المحقق، 10.

(21) الصفحة، 1 ب من المخطوطة، وصفحة 11 من الكتاب المحقق.

(22) المرجع السابق والصفحة.

(23) المرجع السابق والصفحة.

(24) لم يذكر في الإسناد اسم راوي الكتاب الأول، ولكن الذي روى مخطوطة كتاب "التفسير الكبير" هو القاضي أبو بكر محمد بن عقيل بن زيد الشهروري، وهو نفسه – على أكبر الظن – الذي روى كتاب "تفسير خمسمائة آية من القرآن"، لأن بقية رجال الإسناد للكتابين واحد. انظر: مكتبة استنابول Ahmet, iii, 74, pp. 1-2. وفي بداية المخطوطة لمقاتل نجد الإسناد التالي: "أخبرنا القاضي أبو عبد ا محمد بن علي بن زادلج قال: حدثنا عبد الخالق بن الحسن قال: حدثنا عبد ا بن ثابت عن أبيه عن الهذيل بن حبيب عن مقاتل بن سليمان رضي ا عنه" 1/1 من المخطوطة.

(25) في مخطوطة تفسير مقاتل هو "داريج" مكتبة استنابول، Ahmet, iii, 74, pp. 1-2.

(26) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (مرجع سابق)، 124/11.

(27) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (مرجع سابق)، 124/11. ويذكر الثعلبي في كتابه "الكشف والبيان" أن ابن أبي الرؤية السقطي كان يحدث عن مقاتل من كتابه التفسير. انظر: مخطوطة "الكشف والبيان" للثعلبي، ص 2ب؛ أما في بعض المصادر فإن كنيته "ابن أبي رويا". انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، مصر(1250)، 19/2، ابن خلكان، وفيات الأعيان، وفيات 356.

(28) ابن عساكر، (ت 571)، تاريخ مدينة دمشق، 312/5.

(29) المرجع السابق، 78/14-79، ترجمة رقم 7431.

(30) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (مرجع سابق)، 9/7،143/126-127.

(31) المرجع السابق، 426/9، ترجمة رقم 5039.

(32) المرجع السابق،143/7، ترجمة رقم 3591.

(33) المرجع السابق، 78/14-79، ترجمة رقم 7431.

(34) انظر: الثعلبي، (ت 427)، الكشف والبيان في تفسير القرآن، مخطوطة، استنابول، 2ب: Istambul Univ Kutuphanesi 1811 A. مع العلم أن الثعلبي لم يعرف كتاباً لعبد الخالق. انظر: توطئة ملخص كتاب " الكشف والبيان" في مخطوطة المكتبة البريطانية، رقم (19926). Add

والأرجح أن كتاب عبد الخالق كان نسخة تفسير مقاتل. انظر: محقق كتاب "خمسمائة آية من القرآن" 7-8.

(35) البغوي، (ت 516)، معالم التنزيل، المقدمة، 33/1.

(36) ابن النديم، (ت 378)، الفهرست، 179، وذكره كذلك خليفة، انظر: خليفة، كشف الظنون، 470/6؛ وانظر لزيادة المعلومات: إسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، 19/3، رقم 1288.

(37) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (مرجع سابق)، 197/25-204؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (مرجع سابق)، 249/10-254. الأردبيلي، جامع الرواة، 261/2. ابن العماد، شذرات الذهب (مرجع سابق)، 227/1؛ الداودي، طبقات المفسرين (مرجع سابق)، 330/2-331؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، 3111/18. ابن خلكان، وفيات الأعيان (مرجع سابق)، 255/5-257. الزمخشري، (ت 538)، تذكرة الأبرار في تلخيص ربيع الأبرار، 397/1.؛ الحلي، (ت 368)، رجال ابن داود، 519؛ الشيخ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، 315/4/4؛ الطوسي، (ت 465)، رجال الشيخ الطوسي، 313/138، 313/138. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (مرجع سابق)، 9/4. الزركلي، الأعلام (مرجع سابق)، 281/7.

(38) سزكين، تاريخ التراث العربي (مرجع سابق)، 197/1-198.

(39) نفس المرجع والصفحة، وانظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، انظر على سبيل المثال: 5/2،4، 1566، 1571، 1615، وانظر كذلك: الطبري، (ت 310)، تفسير الطبري، انظر على سبيل المثال، 20/11-21.

(40) الزركشي، البحر المحيط، كتاب التعادل والتراجيح، مباحث الإجتهاد، 230/1

(41) ابن أمير، (ت 879)، التقرير والتحبير شرح التحرير لابن الهمام، 432.

(42) انظر مخطوطة تفسير مقاتل، مكتبة ايتنابول، Ahmet, iii, 74, pp. 1-2.

(43) سلسلة رواية "التفسير الكبير" لمقاتل هي: أخبرنا الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المهرجاني، أنبأنا أبو محمد عبد الخالق بن الحسين بن محمد السقطي، المعروف بأبن أبي الرؤبة، من كتابه، قال: حدثنا عبد ا بن ثابت بن يعقوب المقري أبو محمد، قال: حدثني الهذيل بن حبيب أبو صالح الزيداني، عن مقاتل بن سليمان." انظر: مكتبة استنابول، Ahmet, iii, 74, pp. 1-2.

(44) مقاتل بن سليمان، "تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم" (مرجع سابق)، مقدمة المحقق، 10.

(45) المرجع نفسه.

(46) المرجع نفسه.

(47) المرجع نفسه

(48) نفس المرجع السابق والصفحة.

(49) Schacht, Origins of Muhammadan jurisprudence, pp. 163-164.

(50) Schacht, Introduction to Islamic Law, pp. 35-36.

(51) Schacht, Origins of Muhammadan Jurisprudence, p. 62; Schacht.A Revaluation of Islamic Tradition, JRAS (1949), pp. 143-154.

(52) الأعظمي، بحث في كتاب: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، وعنوان البحث: المستشرق شاخت والسنة النبوية، 63-110؛ الحاج، الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، 489-560؛ السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، 67 وما بعدها؛ وانظر الدراسات الأجنبية التي دحضت هذه الآراء:

(53) Hussein Kasassbeh, The Office of Qadi in the Early Abbasid Caliphate (132-247), publication of the Deanship of Research Mu'tah Univ. (1994), pp. 65.68.151.183; W.H. Awajan, Early Literary Trends for Qur'anic Exegesis During the first Three Centuries of Islam, Ph. D Thesis, University of London (1989), pp. 74-90.

(54) لمزيد من التفصيل عن التدليس وأحكامه، انظر: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، 1.3؛ ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 15,28/1؛ الخطيب البغدادي، (ت 463)، الكفاية في علم الروايه، 508؛ السخاوي، فتح المغيث، 169/1؛ الطيبي، (ت 388)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى الكاشف عن حقائق السنن، 74.

(55) براجستراس، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، 16-17؛ وانظر بالتفصيل: المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، 35-44.

(56) الحلوجي، تراثنا المخطوط: دراسة في تاريخ النشأة والتطور (مرجع سابق)، 169-174.

(57) ابن النديم، الفهرست (مرجع سابق)، 428.

(58) حمادة، سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية، 707-712.

(59) المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي (مرجع سابق)، 163-167؛ هارون، تحقيق النصوص ونشرها (مرجع سابق)، 40 وما بعدها؛ نور سيف، عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات (مرجع سابق)، 17-18

(60) الحاج، الظاهرة الاستشراقيه وأثرها على الدراسات الإسلامية (مرجع سابق)، 197 وما بعدها؛ وفي الحقيقة لو

أخذنا مثلا كتاب ككتاب تراث الإسلام، كأحد كتب المستشرقين، لوجدنا الدليل الكبير على أن الأصل عند هؤلاء هو التشكيك بهذا التراث. انظر: شاخت وبزورث، تراث الإسلام، انظر مثلاً الصفحات، 80-110.

(61) مقاتل بن سليمان، تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم (مرجع سابق)، مقدمة المحقق.

(62) المرجع السابق .

(63) المرجع السابق .

(64) Shachat, Origins, pp. 163-64.

(65) زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي،80-81.

(66) المرجع نفسه، 98-99.

(67) المرجع نفسه، 102.

(68) المرجع نفسه، 103-104.

(69) المرجع نفسه، 103-104.

(70) المرجع نفسه، 81.

(71) المرجع نفسه، 81.

(72) British Encyclopedia, الموسوعة البريطانية، مادة "قرآن" 341/15-345.

(73) عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، نقد مطاعن ورد شبهات، 89.

(74) الحاج، الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية (مرجع سابق)، 197.

(75) فقد تعاون مع 85 مجلة دورية، وثمانية موسوعات علمية، وكتب خمسة وثلاثين كتاباً، وبعد وفاته نقلت مكتبته العامرة بالمجلدات النادرة والمخطوطات القيمة التي حصل عليها إبان تجواله في الشرق إلى الجامعة العبرية بالقدس عام 1925.

(76) الحاج، الظاهرة الإستشراقية (مرجع سابق)، 214،207.

(77) Goldziher , E.T.I, p. 241.

(78) المرجع السابق، 242.

(79) كرفضه لصحيفة أسماء بنت عميس، بحجة ورودها على لسان أحد مؤرخي الشيعة "اليعقوبي"، ورفضه كذلك لصحيفة سعد بن عبادة وصحيفة عبد ا بن عمرو بن العاص وصحيفة سمرة بن جندب وصحيفة جابر بن عبد ا وصحيفة أبي هريرة لهمام بن منبه إلى غير ذلك من المؤلفات القديمة، انظر: المرجع السابق، 10 وما بعدها.

(80) المرجع نفسه، 10.

(81) Isaiah Goldfeld The Tafsir of Abdallah b. Abbas " Der Islam, LVIII (1981),125-35.

(82) Isaiah Goldfeld, "Muqatil Ibn Sulayman, " Bar Ilan Arabic and Islamic Studies, II (1978). xiii-xxx.

(83) Andrw Rippin, 'Ibn Abbas's al - Lughat fi'I Quran, "Bulletin of the School of Oriental and African Studies, XLIV (1981),pp. 15-25.

(84) Andrw Rippin, 'Ibn Abbas's al –Gharib 'aI Quran, "Bulletin of the School of Oriental and African Studies, XLVI (1983).

(85) Andrw Rippin, Al-Zuhri, Naskh al - Quran and the Problem of early Tafsir Texts,""Bulletin of the School of Oriental and African Studies, XLVII (1984).

(86) Andraw Rippin," The Present Status of Tafsir Studies, A paper prepared for the Second International Quran Congress, New Delhi,(1982), and re – printed in "The Muslim World", LXXII, pp. 3-4.

(87) Rippin, The Muslim World, p. 230.

(88) Wansbrough, J, Quranic studies, Sources and Methods of Scriptural Interpretation (oxford Univ. Press,1977), pp. 117-242.

(89) المرجع السابق، 211.

(90) المرجع السابق 123.

(91) سعيد، الاستشراق، 27/2-39؛ العقيقي، المستشرقون، 39/1؛ 237/2؛ عليان، أضواء على الإستشراق، 47؛ الحاج، الاستشراق والتبشير، مذكرات للدراسات العليا، 38.

(92) الذهبي، التفسير والمفسرون، 97/1.

(93) Wansbrough, Majaz al- Qur'an; Periphrastic Exegesis, B SOAS, XXXIII (1970), p. 247.

(94) نوفل، مجاهد، المفسر والتفسير، 378.

(95) مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، محقق الكتاب، المقدمة، 9.

(96) مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، محقق الكتاب، المقدمة، 9.

(97) لمزيد من التفصيل في أهمية الإسناد وأقوال العلماء في فضله، انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، 2/ 81- 84؛ القاسمي، قواعد التحديث، 185.

(98) انظر على سبيل المثال: ابن حبان البستي (ت 354)، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، 1/ 38- 39، السخاوي، شمس الدين، فتح المغيث، 3/ 319.

(99) انظر امثلة على تشدد الصحابة في قبول الرواية: مالك بن انس (ت 179)، الموطأ، 154/1، أبو داود، (ت 275)، سنن، رقم 1420، ابن حجر العسقلاني، (ت 852)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 7/ 60، 64، الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث (مرجع سابق)، 52؛ وانظر بالتفصيل: ابن الوزير، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، 52/1، ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 190/2، وما بعدها؛ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261)، صحيح مسلم، المقدمة 1/ 6 وما بعدها.

(100) انظر: حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، 24-37.
(101) انظر مثلاً: الضعفاء لأبي حاتم الرازي (ت277)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ت 303)، والضعفاء للبخاري (ت 256)، والضعفاء للساجي (ت 307)، والضعفاء للعقيلي (ت 322)، والضعفاء لأبي نعيم الجرجاني (ت 323)، والضعفاء للقيرواني (ت 333)، والضعفاء لابن حبان البستي (ت 354)، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت 355)، انظر: حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، 37-44.
(102) ككتاب: الثقات والمتثبتون للمديني (ت234)، والثقات للعجلي (ت 261)، والثقات للبستي (ت354)، والثقات للسكري (ت 367)، والثقات لابن شاهين (ت 385).
(103) ككتاب: الجرح والتعديل للكرابيسي (ت 248)، والجرح والتعديل العجلي (ت 261)، والجرح والتعديل للمروزي (ت 283)، والجرح والتعديل للجارود (ت 307)، والجرح والتعديل للعقيلي (ت 322)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ت 327).
(104) انظر هذه الكتب، المفقودة والمخطوطة والمطبوعة؛ في: حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل (مرجع سابق)، 51-83.
(105) لقد كان معروفاً عند المفسرين والمشتغلين بعلوم القرآن أن آيات الأحكام في القرآن الكريم خمسمائة آية، وهذا ما ذكره الزركشي في الباب "النوع الثاني والثلاثون، معرفة أحكامه، وعزاه للغزالي والرازي وغيرهما، انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/2، وقد نسب أبو الحواري لعبد ا بن عباس-رضي ا عنه- أنه قال: "خمسمائة آية في كتاب ا في الحلال والحرام لا يسع المسلمين إلا أن يعلموا تفسيرهن ويعملوا بهن"، أبو الحواري العماني الإباضي (من أعيان القرن الثالث الهجري)، الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم، تحقيق وليد عوجان، 13/1.
(106) اللوحات 25-29 من المخطوطة.
(107) اللوحات 19 ب، 73ب، 53 أ، 78 ب.
(108) أمين، فجر الإسلام، 206؛ نوفل، مجاهد: المفسر والتفسير (مرجع سابق)،378.
(109) الواحدي، أسباب النزول، 32.
(110) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 48/1- 52؛ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 22/1.
(111) الزركشي، البرهان في علوم القرآن (مرجع سابق)، 172/2.
(112) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، 54-55.
(113) مقاتل بن سليمان (ت 150)، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم.
(114) وهو ما جاء في القرآن الكريم نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما ورد عن النبي-صلى ا عليه وسلم- وما نقل عن الصحابة- رضوان ا عليهم- والتابعين، انظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، 41؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 12/1 السيوطي، الاتقان (مرجع سابق)، 221/4.
(115) انظر مثلاً: مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، الصفحات: 23، 29، 30، 31، 42، 48، 63، 77، 80، 83، 92، 101، 102، 105، 131، 171، 189، 190، 199، 204، 278.
(116) انظر مثلاً: مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، الصفحات: 41، 47، 76، 117، 163، 164، 174، 175، 190، 206.
(117) انظر مثلاً: مقاتل:، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، الصفحات: 42، 101، 149، 166، 176، 190، 201، 210.
(118) انظر مثلاً، مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، الصفحات: 30، 42، 71، 210.
(119) انظر مثلاً، مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، الصفحات: 26، 39.
(120) انظر مثلاً، مقاتل، تفسير خمسمائة آية من القرآن (مرجع سابق)، الصفحات: 24، 22.
(121) الذهبي، التفسير والمفسرون (مرجع سابق)، 1/ 131.
(122) ابن خلكان، وفيات الاعيان (مرجع سابق)، 2/ 567.
(123) سزكين، تاريخ التراث العربي (مرجع سابق)،186-196، وانظر: اسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، 237/2.
(124) انظر ترجمته في: ابن خلكان، (ت 681)، وفيات الأعيان، 1/ 22؛ القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، 119/1؛ ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سابق)، 40/12؛ ياقوت الحموي، (ت 626)، معجم الأدباء، 37/5؛ الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 230/3-231؛ ابن الأثير الجزري، (ت 630)، اللباب في تهذيب الأنساب، 194/1؛ سركيس، معجم المطبوعات (مرجع سابق)، 663، الفهرس التمهيدي، تاريخ التراث العربي، 186-196، الذهبي: التفسير والمفسرون (مرجع سابق)، 228/1-234، خليفة، كشف الظنون (مرجع سابق)، 1496/2، ابن خير الاشبيلي، فهرسة ابن خير الاشبيلي ما رواه عن شيوخه، 59.
(125) نسخة محفوظة بمكتبة الملك سعود (علوم القرآن الكريم) رقم 372، فهرس المخطوطات، جامعة الملك سعود (علوم القرآن الكريم)، ص 124، نسخة محفوظة بمكتبة الأزهر، رقم (136) 5561، نسخة في مكتبة تشستريتي، رقم 3876، نسخة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط، رقم 2061 ك.

(126) اسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، 237/2، سزكين، تاريخ التراث العربي (مرجع سابق)، 186-196.
(127) سزكين، تاريخ التراث العربي (مرجع سابق)، 186-196، اسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم (مرجع سابق)، 237/2.
(128) القنوجي البخاري، (ت 1307)، فتح البيان في مقاصد القرآن، 21/1.
(129) أبو الحواري العماني الاباضي، الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم.
(130) انظر ترجمته في: السالمي، (ت 1332)، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، والجزء الثاني طبع سنة (1974)، 197/1، 111/1، السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان، 359-361، وانظر: مقدمة محقق كتاب الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم، 4-8.
(131) السير والجوابات (مرجع سابق)، 352.
(132) أبو الحواري العماني الاباضي، الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم (مرجع سابق)، مقدمة المحقق 10.
(133) طبع سنة 1984، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان
(134) طبع سنة 1981، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان.
(135) السمرقندي، (ت 375)، تفسير القرآن (المسمى: بحر العلوم)، 136/1، وقارن ب: مقاتل، تفسير خمسمائة آية، 39أ، 39 ب.
(136) انظر على سبيل المثال: نسخ الوصية، الشافعي، أحكام القرآن، 149/1، وقارن بـ مقاتل، 128-129.
(137) انظر على سبيل المثال: قوله تعالى: [إن قرآن الفجر كان مشهوداً] الإسراء، 78، ومعنى كلمة "مشهوداً" عند الشافعي، 61/1، ومقاتل، 16.
(138) سورة التوبة 108.
(139) الشافعي، (ت 204)، أحكام القرآن، 45/1، وقارن بمقاتل 23، وانظر على سبيل المثال: أحكام القرآن، 213/1، وقارن بمقاتل 157.
(140) انظر على سبيل المثال: سبب نزول قوله تعالى: [أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم] البقرة 187، ابن العربي، (ت 543)، أحكام القرآن، وقارن بمقاتل 73-74، وانظر سبب نزول الأهلة، ابن العربي، 123/1، وقارن بمقاتل 80-81.
(141) انظر على سبيل المثال قوله تعالى: [فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت] النساء 15، والقول بالنسخ عند ابي العربي 399/1، ومقاتل 213.
(142) انظر على سبيل المثال، ابن العربي، 98/1، ومقاتل 65، وابن العربي 290/1، ومقاتل 231.
(143) انظر على سبيل لمثال قوله تعالى: [والذين عقدت ايمانكم..] النساء 33، والقول بالنسخ عند مكي ومقاتل، انظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، 226، ومقاتل 137، وانظر: مكي، 331، ومقاتل، 141.
(144) انظر مثلا: 522/8. 148/6. 294/8. 88/7. 364/8. 412/8. 414/8. 44/213.7/6.
(145) انظر على سبيل المثال: ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774)، تفسير، 241/1، 6/2. 364/8. 206/2. 482/8.
(146) انظر على سبيل المثال: الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، كتاب الطهارة، أبواب نقض الوضوء، 145/1؛ كتاب اللعان، 324/2؛ كتاب الأقضية، 254/2. ابن حزم، المحلى بالآثار، دارالفكر (ب.ت)، 193/5.
(147) انظر مثلا: الدارقطني، (385)، سنن الدراقطني، كتاب الصيام، حديث رقم 54. كتاب الحج، رقم 48؛ البيهقي، (ت 428)، سنن الكبرى، كتاب النكاح، حديث رقم 13064 . كتاب الحج، 9414. الحاكم، (ت 405)، المستدرك على الصحيحين، كتاب الرقاق، 204/3.
(148) ابن حجر، فتح الباري (مرجع سابق)، أبواب العمرة، حديث رقم 1709. كتاب الوصايا، حديث رقم 2628. كتاب التفسير، حديث رقم 4410. كتاب الطلاق، حديث رقم 5002. كتاب التوحيد، حديث، مقدمة. كتاب العلم، رقم 92. كتاب الإجارة 3601. أبواب الإحصار وجزاء الصيد، 2161؛ النووي، (ت 676)، المنهاج، كتاب الإيمان، 212/3.
(149) انظر على سبيل المثال، ابن هشام، (ت 213)، السيرة النبوية، 355/1-356.
(150) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/2.
(151) أبو الحواري العماني الإباضي (من أعيان القرن الثالث الهجري)، الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم، 13/1.
(152) الزركشي، بدر الدين بن محمد بهادر، البحر المحيط، كتاب التعادل والتراجيح، مباحث الاجتهاد، دار الكتبي، ط1 (1994/1414)، 230/1.
(153) البخاري، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1997)، 76.
(154) ابن أمير الحاج الحلبي (ت 879)، التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن الهمام، 245/2.
(155) البيجرمي، (ت 1221)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المسماه حاشية البيجرمي على الخطيب، 96/3.
(156) الغزالي، (ت 505)، المستصفى في أصول الفقه، باب النظر في أركان الاجتهاد وأحكامه، دار الكتب العلمية،

طا (1413/1993)، 342.

(157) الفتوحي، شرح الكوكب المنير، 602.

(158) البهوتي، (ت 1051)، كشاف القناع عن متن الإقناع، 298/1.

(159) حاشية قليوبي وعميرة، على كتاب "المنهاج مع شرح المحلى للنووي، أبو زكريا يحي بن شرف الدين بن مري الدمشقي (ت 676)، 2001/1.

(160) الشربيني، (ت 977)، مغني المحتاج إلى شرح المنهاج، 35/3.

(161) السيوطي، (ت 911)، أسنى المطالب شرح روض الطالب، كتاب القضاء، الباب الأول في تولية القاضي وعزله، 194/1.

(162) البهوتي، (ت 1051)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، المعروف بـ"منتهى الإرادات"، كتاب القضاء والفتيا، فصل في شروط القاضي، 43/2.

(163) الرملي، (ت 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 120/2.

(164) الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، كتاب القضاء، 107/10.

(165) السيوطي، الإتقان (مرجع سابق)، 332/2.

(166) عبد الرحمن بن مهدي: الإمام الحافظ العلم عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، البصري، (ت198هـ)؛ انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (مرجع سابق)، 279/6-281. الذهبي، سير (مرجع سابق)، 203/9؛ الخطيب، الكفاية (مرجع سابق)، 92؛ ابن أبي حاتم، (ت 327)، الجرح والتعديل، 38/1/1؛ ابن حجر العسقلاني، (ت 852)، النكت على كتاب ابن الصلاح، 482/1، الجرجاني (ت 356)، الكامل في ضعفاء الرجال، 110/1.

(167) البيهقي، (ت 458)، دلائل النبوة، 34/1.

(168) البيهقي، دلائل النبوة (مرجع سابق)، 35/1-37.

(169) البيهقي، دلائل النبوة (مرجع سابق)، 33/1-34.

(170) الذهبي، (ت 648)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، 140/1.

(171) ابن حجر العسقلاني، (ت 852)، تقريب التهذيب، 257.

(172) المرجع السابق، 471.

(173) الذهبي، (748)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 326/3.

(174) الخليلي، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 928/3.

(175) ابن سعد، الطبقات الكبرى (مرجع سابق)، 373/7.

(176) البيهقي، دلائل النبوة (مرجع سابق)، 37/1.

(177) الذهبي، السير (مرجع سابق)، 201/7؛ الخطيب، تاريخ بغداد (مرجع سابق)، 160/2 وما بعدها.

(178) الذهبي (748)، تذكرة الحفاظ، 92/1.

(179) ابن خلكان، وفيات الأعيان (مرجع سابق)، 240/4.

(180) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (مرجع سابق)، 164/2.

(181) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (مرجع سابق)، 277/10.

(182) المرجع السابق، 280/10.

(183) ابن خلكان، وفيات الأعيان (مرجع سابق)، 240/4.

(184) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (مرجع سابق)، 278/10.

(185) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (مرجع سابق)، 282/10.

(186) ابن حجر العسقلاني، (ت 852)، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1/ 214

(187) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1/ 215.

(188) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (مرجع سابق)، 30.

(189) الكوثري، المقالات، 461،312. السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 106.

(190) الطوفي، (ت 716)، الإكسير في أصول التفسير، 32.

(191) السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث (مرجع سابق)، 106.

(192) الخطيب، المراجع الأولى في تاريخنا، ص214.

(193) أمين، فجر الإسلام (مرجع سابق).

(194) انظر رأي محمد حسين الذهبي في التفسير المنسوب لابن عباس –رضي ا عنه- وهو "تنوير المقباس في تفسير ابن عباس"، حيث قال:" عن هذا التفسير المنسوب إلى ابن عباس لم يفقد شيئاً من قيمته العلمية في الغالب، وإنما الشيء الذي لا قيمة له فيه، هو نسبته إلى ابن عباس"، انظر: الذهبي، التفسير والمفسرون (مرجع سابق)، 82/1.

(195) أمين، فجر الإسلام (مرجع سابق)، 251؛ أمين، ضحى الإسلام، 143/2.

(196) الذهبي، التفسير والمفسرون (مرجع سابق)، 164/1.

(197) المرجع السابق، 9/1، انظر الهامش.

المصادر والمراجع

ابن الأثير الجزري، علي بن محمد (ت 630)، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت 1400.

الأردبيلي، محمد، جامع الرواة، قم، إيران 1419.

الأزكوي، ابن جعفر، كتاب الجامع، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، سلطنة عمان 1981.

إسحاق، علي شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم، منشورات دار الرفاعي، الرياض 1984.

الأعظمي، محمد مصطفى، بحث في كتاب: مناهج المستشرقين

في الدراسات العربية الإسلامية، وعنوان البحث: المستشرق شاخت والسنة النبوية، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض 1985.
ابن أمير الحاج الحلبي (ت 879)، التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن الهمام، دار الكتب العلمية 1986.
أمين، أحمد، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 10 .
أمين، أحمد، 1957، فجر الإسلام، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط11، القاهرة.
البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256)، التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زائد، 1986، طبعة دار المعرفة، بيروت.
البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1997.
براجستراس، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، 1982، دار المريخ للنشر، الرياض.
بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، ط3، دار المعارف، القاهرة .
البسيوي، علي بن محمد علي أبوالحسن (من أعيان القرن الرابع والخامس الهجري)، كتاب الجامع، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، سلطنة عمان 1984.
البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت 516)، معالم التنزيل، تحقيق، محمد عبد ا النمر وغيره، 1417هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4.
البهوتي، منصور بن يونس (ت 1051)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، المعروف بـ" منتهى الإرادات"، تحقيق عبد ا التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 .
البهوتي، منصور بن يونس (ت 1051)، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر1982.
البيجرمي، سليمان بن محمد المصري (ت 1221)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المسماه حاشية البيجرمي على الخطيب، دار الفكر 1394.
البيهقي، أحمد بن الحسين (ت 428)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، 1994، مكتبة دار الباز، ط1.
البيهقي، أحمد بن حسين (ت 458)، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، 1405، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زرزور، 1391، دار القرآن الكريم،ط1.
الثعلبي، أبو إسحاق (ت 427)، الكشف والبيان في تفسير القرآن، مخطوطة، استنابول، Istambul Univ Kutuphanesi 1811 A.
نسخ المخطوط: نسخة محفوظة بمكتبة الملك سعود (علوم القرآن الكريم) رقم 372، فهرس المخطوطات، جامعة الملك سعود (علوم القرآن الكريم)، ص 124، نسخة محفوظة بمكتبة الأزهر، رقم (136) 5561، نسخة في مكتبة تشستريتي، رقم 3876، نسخة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط، رقم 2061 ك.
عبد النور، جبور، 1979، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت.
جولد زيهر، 1402، مذاهب التفسير الإسلامي، دار إقرأ، بيروت، ط2.
ابن أبي حاتم، عبد الرحمن التميمي الرازي (ت 327)، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط1 1953.
خليفة، حاجي، 1990، كشف الظنون، دار الفكر، بيروت.
حاشية قليوبي وعميرة، على كتاب " المنهاج مع شرح المحلى للنووي، أبو زكريا يحي بن شرف الدين بن مري الدمشقي (ت 676)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3 1375.
الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تصحيح السيد معظم حسين، نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت .
الحاكم، محمد بن عبد ا (ت 405)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، 1990، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت852)، تهذيب التهذيب، طبعة حيدر آباد الهند 1325.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852)، تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1996.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفيحاء، دمشق، ط1 1997.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852)، النكت على كتاب ابن الصلاح، دارالكتب العلمية، بيروت .
ابن حزم، أبو محمد، الفصل في الملل والنحل، ط1، القاهرة.
ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، دارالفكر.
الحلي، تقي الدين الحسن بن علي بن داود (ت 368)، رجال ابن داود، منشورات الرضا، مدينة قم 1414.
حمادة، محمد ماهر، 1982، سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية، عالم الكتب، مجلد2، عدد4، السنة 2.
الحموي، ياقوت بن عبد ا (ت 626)، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1990.
أبو الحواري العماني الإباضي، الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم، جزءان، تحقيق وليد عوجان، 1414-1994، منشورات جامعة مؤته، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة مؤته.
ابن حيان البستي، محمد (ت 354)، المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين، نشر محمود إبراهيم زايد، حلب 1396.
الخزرجي الأنصاري، صفي الدين الكمال، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تعليق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا .
الخطيب، محب الدين، المراجع الأولى في تاريخنا، بحث في مجلة الأزهر، مجلد، 24.
الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت 463)، الكفاية في علم الروايه، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.
الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت 463)، تاريخ

بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
ابن خلكان، أحمد، شمس الدين (ت 681)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، مطبعة دار الثقافة بيروت.
ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت 681)، وفيات الأعيان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1948، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
الخليلي، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد إدريس، مكتبة الرشد، 1409، الرياض، ط1.
الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، طهران، 1984.
ابن خير الاشبيلي، فهرسة ابن خير الاشبيلي ما رواه عن شيوخه، بعناية فرنشكه قدارة زيدين، مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1382.
الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد (ت 385)، سنن الدراقطني، تحقيق السيد عبد ا هاشم، دار المعرفة، بيروت.
أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275)، سنن، تعليق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء السنة المحمدية، مصر.
الداوودي، محمد بن علي (ت945)، طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، 1972، القاهرة.
الدمشقي، عبد الحي بن أحمد، شدرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وآخرون، 1988، دار ابن كثير، دمشق، ك1.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين (ت 748)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، 1991، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين (ت 748)، تذكرة الحفاظ، وضع حواشيه زكريا عميران، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين (ت 748)، سير أعلام النبلاء، تحقيق جماعة بإشراف شعيب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت1981.
الذهبي، محمد بن أحمد (ت 648)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق محمد سيد، دار الكتب الحديثة، ط1.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين(ت 748)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، 1963.
الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، دار إحياء التراث العربي، ط2، القاهرة .
الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان داودي، ط1، دمشق، بيروت 1992.
عبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة 1986.
الرملي، محمد بن أحمد بن شهاب الدين (ت 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر 1404/1988.
الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد ا بن بهادر (ت 794)، البحر المحيط، كتاب التعادل والتراجيح، مباحث الإجتهاد، دار الكتبي، ط1 1414/1994.
الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدا بن بهادر (ت 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، نشر المكتبة العصرية، بيروت .
الزمخشري، عمر بن جار ا (ت 538)، تذكرة الأبرار في تلخيص ربيع الأبرار، محمد الشيرازي، طبع، قم 1999.
ساسي، سالم الحاج، 1991، الظاهرة الإستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، ط1، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي.
ساسي، الحاج سالم، 1985، الإستشراق والتبشير، مذكرات للدراسات العليا، جامعة الفاتح، ليبيا.
السالمي، نور الدين عبد ا بن حميد (ت 1332)، تحفة الأعيان بسيرة اهل عمان، الجزء الأول طبع سنة 1981، والجزء الثاني طبع سنة 1974.
السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ط1، مكتبة دار العروبة 1961.
السخاوي، شمس الدين محمد عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1403.
سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة فهمي أبو الفضل ومحمود فهمي حجازي، نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة .
ابن سعد، محمد (ت،320)، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، 1957-1958، دار صادر، بيروت.
سعيد، ادوارد، الإستشراق، ترجمة : كمال أبو ديب، 1984، مؤسسة الأبحاث العربية، ط3، القاهره،.
السمرقندي، أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد (ت 375)، تفسير القرآن (المسمى : بحر العلوم)، دراسة وتحقيق، عبد الرحيم الزقة، 1985، مطبعة الارشاد، بغداد.
السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان، تحقيق سيدة اسماعيل كاشف، 1986، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، عمان.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق (ت 911)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، 1967، القاهرة.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق (ت 911)، أسنى المطالب شرح روض الطالب، كتاب القضاء، الباب الأول في تولية القاضي وعزله، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1972.
شاخت وبزورث، تراث الإسلام، ترجمة حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، 1978، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
الشافعي، محمد بن ادريس (ت 204)، أحكام القرآن، جمعه: البيهقي، 1980، أحمد بن الحسين النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشربيني، محمد بن أحمد (ت 977)، مغني المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1377.
الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1995.
الشيخ الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، قم ، إيران 1416.
صديق بن حسن بن علي الحسن القنوجي البخاري، أبو الطيب (ت 1307)، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه عبد ا بن ابراهيم الانصاري، 1992، ط1، المكتبة العصرية، بيروت.
الجزائري، طاهر، 1976، توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار المعرفة ، بيروت.
الطبري ، محمد بن جرير، أبو جعفر (ت310)، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، 1973.
الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر (ت310)، تفسير الطبري، طبعة بولاق، القاهرة، 1328،
الطوسي، أبو حسن محمد بن حسن (ت 465)، رجال الشيخ الطوسي، طهران 1986.
الطوفي، سليمان بن عبد القوي (ت 716)، الإكسير في أصول التفسير، تحقيق عبد القادر حسين، المطبعة النموذجية، مصر.
الطيبي، الحسين بن عبد ا (ت 388)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق صبحي السامرائي، 1971، ط1، القاهرة.
عابد سليمان المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1994.
عباس، فضل حسن، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، نقد مطاعن ورد شبهات، دار البشير، عمان، ط1، 1988.
ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.
ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، 1398.
الحلوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ط2، مكتبة الصباح، جدة، 1989.
ابن عدي عبد ا الجرجاني (356)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهل دكار، دار الفكر، بيروت، ط3، 1985.
ابن العربي، أبو بكر، محمد بن عبد ا (ت 543)، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعارف، القاهرة .
ابن عساكر، علي بن حسن (571)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق عمر بن علامة العمروي، دار الفكر، ط1 1997.
العقيقي، نجيب، المستشرقون، دار المعارف، القاهرة، 1964.
علي شواخ اسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، منشورات دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1984.
عليان، محمد عبد الفتاح، أضواء على الإستشراق، دار البحوث العلمية، القاهرة، 1980.
ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، مصورة عن الطبعة المصرية، 1351.
الغزالي، محمد بن محمد (ت 505)، المستصفى في أصول الفقه، باب النظر في أركان الاجتهاد وأحكامه، دار الكتب العلمية، ط1 ، 1993/1413.
حمادة، فاروق، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1982.
ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1969.
الفتوحي، تقي الدين أبو البقاء، شرح الكوكب المنير، مطبعة السنة المحمدية.
سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة فهمي أبو الفضل ومحمود فهمي حجازي، نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
القاسمي، قواعد التحديث، تحقيق محمد بهجة البيطار، بيروت، 1978.
القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1405، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774)، تفسير، تحقيق سامي بن محمد السلامة، 1420، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2.
الكوثري، محمد زاهد، المقالات، مطبعة الأنوار، القاهرة.
مالك بن انس (ت 179)، الموطأ، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1951.
مسلم بن الحجاج القشيريالنيسابوري (261)، صحيح مسلم، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1999.
السباعي، مصطفى، 1961، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ط1، مكتبة دار العروبة.
مقاتل بن سليمان البلخي الخرساني (ت150)، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، تحقيق عبد ا شحاتة، 2001، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.
مقاتل بن سليمان البلخي الخرساني (ت 150)، تفسير مقاتل، مكتبة استانبول، 2-1، 74، iii، Ahmet.
مقاتل بن سليمان البلخي الخراساني (ت150)، تفسير خمسمائة آية في الحلال والحرام، طبع إسرائيل، شفارام، سنة 1980.
مكي بن أبي طالب القيسي، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، تحقيق أحمد حسن فرحات، 1986، دار المنارة، جدة.
ابن معين، يحيى أبو زكريا (ت 233)، تاريخ ابن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، 1979، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت 378)، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1969.
النسوي، يعقوب بن سفيان، أبو يوسف (ت227)، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، 1974-1976، طبعة وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الارشاد، بغداد.

نوفل، أحمد، 1990، مجاهد، المفسر والتفسير، ط1، دار الصفوة للطباعة والنسر، القاهرة.

النووي، يحي بن شرف بن مري، أبو زكريا (ت 676)، المنهاج، كتاب الإيمان، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1969.

هارون، عبد السلام، 1977، تحقيق النصوص ونشرها، ط4، مطبعة الخانجي، القاهرة.

ابن هشام، عبد الملك بم هشام بن أيوب الحميري (ت 213)، السيرة النبوية، تحقيق عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ط1 141.

الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي .

الواحدي، علي بن أحمد، أسباب النزول، تحقيق أحمد صقر، 1969، القاهرة.

ابن الوزير، محمد بن ابراهيم اليماني، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، صنعاء، اليمن، 1416.

Andrew Rippin, 1984. "Al-Zuhri, Naskh al-Qur'an and the problem of early tafsir Texts", *Bulletin of the school of oriental and African Studies*, XLVII.

Andrew Rippin. 1983. "Ibn Abbas's Gharib al-Quran, *"Bulletin of the school of oriental and African Studies*, XLVI.

Andrew, Rippin. 1982. *The Present Status of Tafsir Studies*, A paper prepared for the second international Qur'an Congress, New Delhi, and re-printed in, " The Muslim World, LXXII, 3-4.

Andrew, Rppin. 1981. Ibn Abbas's al-Lughatfi 'I Qur'an, *Bulletin of the school of oriental and African Studies,* XLIV.

Awajan, W.H. 1989. *Early Literary Trends for the Qur'anic Exegesis During the First Three Centuries of Islam*, Ph.D Thesis, University of London.

Hussein, Kasassbeh. 1994. *The office of Qadi in the Early Abbaid Caliphate* 132-247, publication of the Deanship of Research Mu'tah Univ.

Isaiah, Goldfield. 1978. Muqatil Ibn Sulayman, Bar Ilan Arabic and Islamic Studies, II.

Isaiah, Goldfield. 1981. The Tafsir of Abdallah b. Abbas "Der Islam, L VIII.

Schacht. 1949. A Revalution of Islamic Tradition', JRAS.

Wansbrough. 1970. Majaz al-Qur'an: periphrastic Exegesis', B SOAS, XXXIII.

The Interpretation of Five Hundered Verses of the Holy Quran

Waleed H. Awjan*

ABSTRACT

The aim of this study, is to review the book by the scholar Muqatil b. Sulayman (D 150 AH) which titled "Tafsir Khams miat Aya Fi al- Halal wa al-Haram fi al-Quran al-Karim" (The interpretation of the five hundred verses of the Holly Quran). One of the main issues of this review is to study and discuss the opinion of the editor and other Orients, who are doubting most of the Islamic books which are written before al Tabari.

Finally, this review will deal with the scholars' methodology and the value of the books and its affect upon other books of interpretation.

Keywords: The Interpretation of the five hundred verses of the Holly Quran, Muqatil b. Sulayman.

* Faculty of Legal Studies, Amman Arab University for Graduate Studies, Jordan. Received on 3/1/2006 and Accepted for Publication on 28/5/2007.